

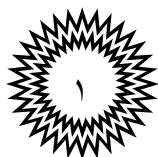
الجامعة المستنصرية
كلية التربية

ملكية الأراضي الخراجية في مصر الفاطمية

د. نضال حميد سعيد
د. هيفاء عاصم محمد
استاذ مساعد
مدرس قسم التاريخ

المقدمة :-

بعد موضوع الأراضي الخراجية من اهم الموضوعات الاقتصادية في التاريخ الإسلامي لانه يدور حوله او يتصل به اكثر النظم المالية في الاسلام وقد عنى العلماء المتقدمون به عناية كبيرة فالفوا المؤلفات العديدة فيه منها كتاب الخراج للقاضي ابي يوسف يعقوب بن ابراهيم (ت ١٨٢ هـ / ٧٩٨ م) وكتاب الخراج ليحيى بن ادم (ت: ٢٠٣ هـ / ٨١٨ م) وغيرهما . لقد تم في زمن الخليفة عمر بن الخطاب (٣) تحرير العراق وبلاد الشام ومصر وهي أغنى الاقاليم الزراعية في الدولة العربية الاسلامية وقد رفض الخليفة عمر (٣) توزيع الأراضي المحررة على العرب المقاتلة بل جعلها فيئا للمسلمين تكون ملكية اراضيها للدولة ويقوم المزارعون بزراعتها واستغلالها مقابل دفعهم ضريبة الخراج التي شكلت اهم واردات بيت مال المسلمين . وبعد الخراج عماد ثروة الدولة الفاطمية لذا جاء اختيارنا لموضوع (ملكية الأراضي الخراجية في مصر الفاطمية) لدراسته . قسم البحث الى مبحثين تناولنا في المبحث الاول (اصل كلمة خراج ونشأته وتطوره في مصر الفاطمية ودرسنا في المبحث الثاني (نظم وتقديرات واوقات جباية الخراج في مصر الفاطمية) . (



المبحث الأول : اصل كلمة خراج ونشأته وتطوره في مصر الفاطمية ١- أصل كلمة خراج واستعمالاتها

كلمة الخراج في كلام العرب انما هي أسم للكراء والغلة لذا سميت غلة الأرض والمملوك والدار خراجاً^(١) . فقد عرف ابن منظور الخراج قائلاً : ((الخرج والخراج واحد وهو شيء يخرج القوم في السنة من مالهم بقدر معلوم قال الزجاج : الخرج مصدر الخراج اسم لما يخرج والخراج غلة العبد والآمه والخرج والخراج الاتاوه يوخذ في اموال الناس ويجمع الخراج على اخراج واخراج واخرجه ...))^(٢) .

فالخراج هو ما يوضع من الضرائب على الارض ومحصولاتها^(٣)

تعددت الاراء حول اصل هذه الكلمة واستعمالاتها . ف قيل ان اصل الكلمة عربية فقد جاء ذكرها في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة بمعان عديدة منها الرزق ، الاجر ، الاتاوة ، الغلة، الجزية ، الضريبة على الارض او قريب منها . قال تعالى : { فهل نجعل لك خرجاً على ان تجعل بيننا وبينهم سداً }^(٤) . وقال عز من قائل : { ام تسالهم خرجاً فخراج ربك خيراً }^(٥) .

فالخرج والخراج في هذه الآية الكريمة هي شيء واحد عند القرطبي والكسائي وقد جاءت بمعنى الاجر او الرزق اما ابو حاتم فقد خالفهما الراي واعتبر ان الخرج غير الخراج فالخرج هو الجعل والخراج هو العطاء^(٦) .

وقد اوضح الماوردي هذه الاختلاف في هذه الاية المباركة فبين ان القسم الاول من الآية (ام تسالهم خرجاً) يحمل وجهين احدهما الاجر والثاني النفع اما القسم الثاني من الاية (فخراج ربك خيراً) تحمل قولين ايضا احدهما الرزق والثاني الأجر في الأخره^(٧) .

اما في الحديث النبوي الشريف فقد وردت هذه الكلمة قال الرسول الأعظم (ع) في حديثه عن المزارعة : [لان يمنح احدكم اخاه ارضه خير له من ان ياخذ عنها خراجاً معلوماً]^(٨) الكلمة وردت بمعنى الاجر ، وجاءت هذه الكلمة بمعنى الاجر ايضاً قال النبي محمد (ع) عندما اراد ان يتخذ السوق بالمدينة : [هذا سوقكم لا خراج عليكم فيه ...]^(٩) .



ووردت هذه الكلمة في كتاب الرسول (ﷺ) لاهل نجران بمعنى الجزية قال النبي محمد (ﷺ) : [... وما زادت حلل الخراج او نقصت عن الاواقي فبالحساب ...] (١٠)

ووردت هذه الكلمة بمعنى الضريبة على الارض او قريب منها :
فقد ورد عن العلاء بن الخصرمي انه قال : (... بعثني رسول الله (ﷺ) الى هجر (١١) وكنت اتي الحائط (١٢) بين الاخوة قد اسلم بعضهم فاخذ من المسلم العشر ومن المشرك الخراج ...) (١٣) .

بينما يرى احد الباحثين ان اصل هذه الكلمة يوناني وانها نقلت الى العربية عن طريق البيزنطيين (١٤) . بينما يذهب باحث اخر الى القول ان اصلها آرامي (سرياني) وانها تعريب للكلمة الآرامية (Taska) فكلمة طسقا هي الاسم القديم لضريبة الارض وهي تعني الجزية او الجزية على الارض (١٥) . وهناك من قال ان اصل الكلمة فارسي وقد قصد الفرس بها ضريبة الارض وهي بالتحديد نوع من الاجار يدفع الى التاج مقابل الانتفاع بالارض واستغلالها لان جميع الأراضي بحكم القانون الساساني هي ملكاً للتاج وبالتالي فان الحائزون اياها يملكونها ولهم حق التصرف بها ماداموا يدفعون الطسق (١٦) وتنتقل بعد وفاتهم الى ورثتهم (١٧) ، بينما يذهب باحث اخر الى القول ان اصل الكلمة اكدية (١٨) .

ومهما تعددت آراء الباحثين فان هذه الكلمة استخدمت في عهد الخليفة عمر (رض) لتدل على ضريبة الارض اذ وردت في معرض حديثه عن ارض السواد والشام ورفضه تقسيمها على المقاتلين قائلاً: (...وقد رايت ان احبس الارضين بعلوجها واضع عليهم فيها الخراج وفي رقابهم الجزية يؤدونها فتكون (١٩) فيئاً للمسلمين) (٢٠) .

فالخراج حسب قول الماوردي : (... فهو ماوضع على رقاب الارض من حقوق تؤدي عنها ...) (٢١) .

وخلاصة القول ان العرب قد استعملوا هذه الكلمة بمعنى الضريبة على الارض وبمعنى الجزية المشتركة وهذا هو استمرار لبعض المفاهيم الادارية الموروثة في حين ان مايدفعه الفرد يطلق عليه في العادة اسم الجزية (٢٢) .



نشأت الخراج وتطوره في مصر الفاطمية

قسم المشرعون المسلمون الأراضي في حوزة الدولة الإسلامية الى نوعين :

أ- اراضي عشرية

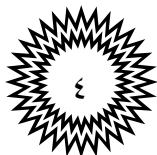
ب- اراضي خراجية

وقد اوضح ابو يوسف الحد بينهما بكل دقة اذ قال : ((... فكل ارض اسلم أهلها عليها وهي من ارض العرب او ارض العجم فهي لهم وهي ارض عشر بمنزلة المدينة حين اسلم عليها أهلها وبمنزلة اليمن وكذلك كل من لا يقبل منه الجزية ولا يقبل منه الا الاسلام او القتل ومن عبدة الاوثان من العرب فارضهم ارض عشر واذا ظهر عليها الامام لان رسول الله (ﷺ) وقد ظهر على ارضين من ارض العرب وتركها فهي ارض عشر حتى الساعة قال وأيما دار من دور الاعاجم قد ظهر عليها الامام وتركها في ايدي أهلها فهي ارض خراج وان قسمها بين الذين غنموها فهي ارض عشر الا ترى ان عمر بن الخطاب (ﷺ) ظهر على ارض الاعاجم وتركها في ايديهم فهي ارض خراج ، وكل ارض من اراضي الاعاجم صالح عليها أهلها وصاروا نمة فهي ارض خراج ...)) (٢٣) .

اختلفت الرواة وتبعهم المؤرخون في امر مصر وكيف تم تحريرها هل حررت صلحاً ام عنوة فقد روى بعض المؤرخين عن الليث بن سعد ويزيد بن حبيب وعبد الله بن صالح انها حررت صلحاً (٢٤) فبقيت الارض بيد اصحابها يزعونها ويدفعون عنها الخراج (٢٥) .

ولهم حق التصرف بها (٢٦) فضلاً عن دفعهم الجزية عن رؤوسهم ومقدارها ديناران عن كل حالم وعليهم ارزاق المسلمين وضيافتهم وهي ثلاثة ارادب (٢٧) من الحنطة وقسطي من الزيت وقسطي من العسل وقسطي من الخل وغيرها (٢٨) .

وذهب باحثون اخرون الى القول ان مصر فتحت عنوة فقد روى اولئك عن زيد بن اسلم ان الخليفة عمر بن الخطاب (ﷺ) كلن يحتفظ بتابوت في بيته يحفظ فيه كل عهد بينه وبين من عاهدهم فلم يجد الراوي لمصر عهداً قد حفظ في التابوت (٢٩) وفي رواية لابي قنان عن ابيه انه سمع عمرو بن العاص يذكر انه لم يكن لاحد من

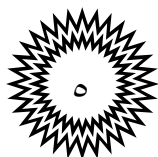


اقباط مصر عهد او عقد مع المسلمين^(٣٠) ويذكر ابن سعيد المغربي ان الخليفة عمر بن الخطاب (رض) عندما علم بتحريض مصر قال : ((لا تخربوها ولا تفسدوها ولا تتعرضوا لاهل قراها ومنازلهم واتركوهم عبيداً للمسلمين...))^(٣١).

ويذكر المؤرخون ان مصر بعد ان حررت عنوه طلب الزبير بن العوام من عمرو بن العاص ان يقسم ارضها والح عليه لكنه رفض ذلك وكتب الى الخليفة عمرو بن الخطاب (٧) يستطلع رايه فاجابه : ((اقرها حتى يغزو منها حبل الحبله))^(٣٢) والمراد بهذه العبارة حتى يغزو منها اولاد الاولاد ويكون عاماً في الناس والدواب أي يكثر المسلمون فيها بالتولد فان قسمت الارض انفرد بها الاباء دون الابناء^(٣٣).

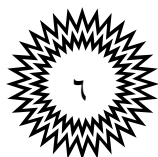
فسواء مصر فتحت صلحاً او عنوة فالثابت ان عمرو بن العاص قرر عدم تقسيم الارض وابقاءها في ايدي اصحابها وامنهم عليها جرياً على السياسة التي اتبعها الخليفة عمر بن الخطاب (٧) في عدم تقسيم ارض السواد بل جعلت ارض مصر فيئاً للمسلمين^(٣٤) وبموجب هذا القرار اصبحت ارض مصر ملكاً للمصلحة العامة تقوم الدولة بادارتها والنظر في مصالحها وجباية اموالها لتصرف على المسلمين ومصالحهم وللدولة وضع ماتريد من الضرائب^(٣٥). وقد راعى عمرو بن العاص في جباية الخراج عن ارض مصر والتي تشكل رافداً مهماً في اقتصاد الدولة الاسلامية امرين مهمين اولهما حالة نهر النيل من حيث الزيادة والنقصان والثاني ادراك الغلة وهذا يعني ان والي مصر عمرو بن العاص لم يحدد الخراج بمبلغ او نسبة مقرره بل ترك تقدير الخراج تبعاً للظروف المحيطة بالزراعة .

وقد قدم المقريري وصفاً للطريقة التي قرر بموجبها الخراج في ولاية عمرو بن العاص على مصر قائلاً : ((... فكانت جبايتهم بالتعديل اذا عمرت القرية وكثر اهلها زيد عليهم وان قل اهلها وخربت نقصوا فيجتمع عرافوا كل قرية وامراءها وروساء اهلها فيتناظرون في العمارة والخراب حتى اذا اقرؤا من القسم بالزيادة انصرفوا بتلك القسمة الى الكور^(٣٦) . ثم اجتمعوا هم وروساء القرى فوزعوا ذلك على احتمال القرى وسعة المزارع ثم يجتمع كل قرية بقسمهم فيجمعون قسمهم وخراج كل قرية وما فيها من الارض العامرة فيبيئدئون ويخرجون من الارض فدادين^(٣٧) لكنائسهم وحمياتهم ومعدياتهم من جملة الارض ثم يخرجون منها عدد الضيافة للمسلمين



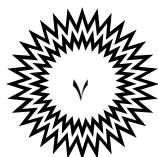
ونزول السلطان فاذا فرغوا نظروا لما في كل قرية من الضياع والاجراء فقسوا عليهم بقدر احتمالهم فاذا كانت فيهم جالية قسموا عليها بقدر احتمالها وقلما كانت تكون الا لرجل الشاب او المتزوج ثم ينظرون مابقي من الخراج فيقسمونه بينهم على عدد الارض ثم يقسمون ذلك بين مايريد الزرع منهم على قدر طاقتهم فان عجز احد منهم وشكا ضعفاً عن زرع ارضه وزعوا ما عجز عنه على ذوي الاحتمال وان كانت منهم من يريد الزيادة اعطي ما عجز عنه اهل الضعف فان تشاحوا قسموا ذلك على عدتهم وكانت قسمتهم على قراريط^(٣٨) الدنانير اربعة عشرين قيراطاً يقسمون الارض على ذلك...))^(٣٩).

ولقد اختلفت ايرادات الخراج في مصر منذ الفتح العربي ولغاية مجئ الفاطميين اليها سنة ٣٥٨ هـ / ٩٦٨ م . فقد قدرت هذه الايرادات في ولاية عمرو بن العاص باثني عشر الف دينار بينما ارتفعت النسبة في ولاية سعد بن ابي سرح (٢٥ هـ - ٣٦ هـ / ٦٤٥ - ٦٥٦ م) في خلافة الخليفة عثمان بن عفان (٢) اذ قدرت باربعة عشر الف دينار لكن المتحصل من ايرادات الخراج قد انخفض في العصر الاموي بسبب السياسة الغير مستقرة والمتشددة في جباية الخراج ، اذا انخفضت هذه الايرادات الى دون الثلاثة الف الف ما خلا أيام الخليفة هشام بن عبد الملك (١٠٥ - ١٢٦ هـ / ٧٢٣ - ٧٤٣ م) اذ قدرت ايرادات الخراج باربعة الف الف دينار . اما في العصر العباسي فقد اتخذت الدولة سياسة متشددة في جباية الخراج فقد قدرت ايراداته في خلافة المأمون (١٩٨ - ٢١٨ هـ / ٨١٣ - ٨٣٣ م) باربعة الف الف دينار ومائتي الف دينار وسبعمائة وخمسون الف دينار . لكن ايرادات الخراج لم تبقى على هذه النسبة فقد تعرضت الى الانكسار والنقصان في الفترة التي سبقت حكم الدولة الطولونية (٢٥٤ - ٢٩٢ هـ / ٨٦٨ - ٩٠٤ م) ونقص بها في المدة التي تسلم فيها احمد بن محمد بن مدبر مسؤولية خراج مصر أي بعد سنة ٢٥٠ هـ / ٨٦٤ م . اذ لم يعمل على انماء ثروة مصر وعمارة ارضها فضلاً عن تسعفه في جباية الخراج اذ قدرت ايراداته بثمانمائة الف دينار . لكن هذه الايرادات قد ارتفعت في عهد الدولة الطولونية وخاصة في عهد مؤسسها احمد بن طولون (٢٥٤ - ٢٧٠ هـ / ٨٦٨ - ٨٨٣ م) الذي اهتم كثيراً بالزراعة واقامة الجسور وحفر الترغ فارتفعت



ايرادات الخراج الى اربعة الف الف دينار وثلاثمائة الف دينار لكن هذه الايرادات قد اصاب بالانكسار في عهد الدولة الاخشيدية (٣٢٣ - ٣٥٨ هـ / ٩٣٤ - ٩٦٨ م) فقد قدرت هذه الايرادات في عهد مؤسسها محمد بن طغج الملقب بالاخشيد (٣٢٣ - ٣٣٤ هـ / ٩٣٤ - ٩٤٥ م) بالف الف دينار وازدادت ايرادات الخراج بالانخفاض والتناقص خاصة بعد وفاة كافور الاخشيدي (٣٥٧ هـ / ٩٦٧ م) قبيل مجئ الفاطميين الى مصر وتعرض البلاد الى المجاعات والغلاء والدمار والفتن وعدم استقرار الاحوال السياسية^(٤٠) .

عندما قدم الفاطميون الى مصر سنة ٣٥٨ هـ / ٩٦٨ م استهلوا عهدهم بتنظيم الادارة المالية وضبط موارد بيت المال والتدقيق في جبايتها حتى يتوفر لهم المال الذي يكفل بقاء دولتهم وامتداد سلطانهم فقام جوهر الصقلي^(٤١) فاتح مصر سنة ٣٥٨ هـ / ٩٦٨ م بتنظيم الخراج والاهتمام به لانه يعد عماد ثروة الدولة فاقر علي ابن يحيى بن العرمم على الخراج واشرك معه بعد شهر احد المغاربة وهو رجاء بن صولاب^(٤٢) زاد الاهتمام بهذه الضريبة المهمة خاصة بعد ان وصل الخليفة المعز لدين الله^(٤٣) (٣٤١ - ٣٦٥ هـ / ٩٥٢ - ٩٧٥ م) الى مصر سنة ٣٦٢ هـ / ٩٧٢ م فقد كان الخراج نصفين احدهما بيد علي بن محمد بن طباطبا وعبد الله بن عطاء الله والقسم الاخر تحت اشرف الحسن بن عبد الله والحسين بن احمد الروذباري وعلى الرغم من كفاءة اولئك الاشخاص الا ان الخليفة المعز لدين لم يلبث ان اوكل امر الخراج سنة ٣٦٣ هـ / ٩٧٣ م الى شخصية كان لها الاثر الكبير في المجال الاقتصادي الا وهو يعقوب بن كلس^(٤٤) يساعده عسلوج بن الحسن فاصبح امر الخراج مناط بهاتين الشخصيتين يساعدهما الاشخاص المقدم ذكرهم فعملت هاتين الشخصيتين على اعادة بناء الاقتصاد المصري الذي كان يعاني من الفوضى والاضطراب خاصة في نهاية عصر الدولة الاخشيدية (٣٢٣ - ٣٥٨ هـ / ٩٣٤ - ٩٦٨ م) بسبب اشتداد الازمات الاقتصادية التي نتجت عن انخفاض مستوى نهر النيل^(٤٥) لذا بدأ يعقوب بن كلس وعسلوج بن الحسن عهدهما بدعوة الناس الى ضرورة استئجار اراضي الدولة وتهيئة كافة المستلزمات لتضمينها واتخاذ سياسة صارمة في المتهاونين الذين بذمتهم اموال عائدة للدولة من اقساط الخراج والمسماة (

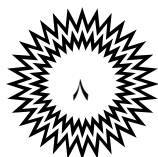


بالبواقي) كما حملا الناس على التعامل بالدينار المعزي^(٤٦) وعدم قبول الدينار الراضي^(٤٧) الا بسعر دون قيمته بكثير فكان يستحصلان في اليوم نيف وخمسون الف دينار معزية اذ بلغ ما استحصل في يوم واحد مائة وعشرون الف دينار معزية ومن مال تنيس ودمياط والاشمونين اكثر من مائتي الف دينار وعشرين الف دينار^(٤٨) كما عمل المعز لدين الله على اعداد نظاماً جديداً لتقدير املاك الدولة وتحديد الضريبة اللازمة وذلك بدراسة الشكاوى المقدمة من الفلاحين وان هذا النظام عمل على حماية الفلاحين من تسعف جباة الضرائب^(٤٩) .

ونتيجة لهذه الاجراءات زاد خراج مصر الى (٤.٠٠٠.٠٠٠) اربعة الاف الف دينار في سنة ٣٦٣ هـ / ٩٧٣ م بينما كان في سنة ٣٥٨ هـ / ٩٦٨ م ٣.٤٠٠.٠٠٠ ثلاثة الاف دينار واربعمئة الف دينار وفي رواية اخرى (٣.٢٠٠.٠٠٠) ثلاثة الاف الف دينار ومئتا الف دينار^(٥١) .

ولما تولى الخليفة العزيز بالله^(٥١) (٣٦٥ - ٣٨٦ هـ / ٩٧٥ - ٩٩٦ م) الخلافة واتخذ ابن كلس وزيراً له واطلق يده في تدبير الدولة . فافرد ابن كلس ديواناً للخراج مع دواوين اخر وادعها في قصره . وهكذا عملت الدولة على انشاء ديواناً للخراج مع الدواوين الاخرى (كالسجلات - المستغلات - الجيش - العزيزية) تتفق مع استقلال البلاد والترقي في تقسيم العمل وضبط حسابات الدولة مادخل اليها وماخرج عنها^(٥٢) .

وفي خلافة المستنصر بالله^(٥٣) وبالتحديد في وزارة ابي الحسن اليازوري^(٥٤) امر هذا الوزير بدراسة سبل زيادة الخراج دون الضرر بارياب الخراج بعد ان وجد ان ايرادات الدولة لا تكف مصروفاتها لذا قرر اتخاذ سياسة العمارة وعزل العمال المفسدين فارتفعت ايرادات الخراج الى الف الف وثمانمئة الف دينار في سنة ٤٦٦ هـ / ١٠٧٣ م ثم ارتفعت ايراداته في سنة ٤٨٧ هـ / ١٠٩٤ الى ثلاثة الاف الف ومائة دينار وعزا المقريري ذلك الى حسن العمارة وشمول العدل^(٥٥) ، ثم انخفضت ايرادات الخراج في خلافة الخليفة الحافظ لدين الله^(٥٦) الى الف الف دينار ومئتان الف دينار وذكر المقريري السبب في ذلك الى ان الملوك الذين لم تسمح نفوسهم بما

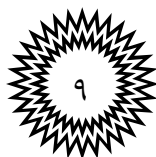


كان ينفق في كلف عمارة الارض فانها تحتاج الى ان ينفق عليها ما بين ربع متحصلها الى ثلثه (٥٧) .

المبحث الثاني : نظم وتقديرات واوقات جباية الخراج في مصر الفاطمية ١ - نظم جباية الخراج

تعددت انظمة جباية الخراج في مصر الفاطمية ومن هذه الانظمة :-

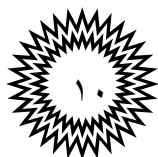
١. نظام الضمان : وسمي ايضا بنظام قبالة الارض او التضمين او الالتزام سار خلفاء الدولة الفاطمية في مصر (٣٥٨ - ٥٦٧ هـ / ٩٦٨ - ١١٧١ م) على خطى من سبقهم في حكم الدولة باتخاذهم نظام الضمان في جباية الخراج عن الاراضي الزراعية (٥٨) وقد عرف المؤرخون هذا النظام على انه : ((نظام يلتزم بموجبه الضامن بدفع مبلغ من المال الى الدولة لقاء منحه جباية الخراج من المزارعين لغرض الاستفادة من المبالغ المتبقية كإرباح بعد إيفاءه بالتزامه ...)) (٥٩) فالارض بموجب هذا النظام تؤجر الى كبار السكان من المزارعين بصفتهم متقبلين للارض او ضمان يتعهدون بدفع ما عليهم من الخراج للدولة وبالتالي فان نظام الضمان بضع الارض الخراجية فعليا في ملكية الدولة وكانت قبالات الارض تتم بطريقة المزايدة العلنية وقد شرح المقرئزي ذلك قائلاً : ((... ان متولي خرج مصر كان يجلس في جامع عمرو بن العاص في الفسطاط في الوقت الذي تنتهي فيه قبالة الارض وقد اجتمع الناس من القرى والمدن فيقوم رجل ينادي على البلاد صفقات صفقات وكتاب الخراج بين يدي متولي الخراج يكتبون ما انتهى اليه مبالغ الكور والصفقات على من يتقبلها من الناس وكانت البلاد يتقبلها متقبلوها بالاربع سنين لاجل الضما والاستبحار (٦٠) وغير ذلك فاذا انقضى هذا الامر خرج كل من كان تقبل ارضاً بنفسه واهله ومن ينتدبه لذلك ويجعل ما عليه من الخراج في استيفائه على اقساط وتحسب له من مبالغ قبالاته وضمانه لتلك الاراضي ما ينفقه على عمارة جسورها وشق ترعها وحفر خلجانها بضرائب مقدرة في ديوان الخراج ...)) (٦١) . ان تقبيل الارض ربما يشمل قرية او عدة قرى او كوره او عدة كور فقد اشار المقرئزي الى ان علي بن عمر العداس (٦٢) (٣٨٠ - ٣٨٢ هـ / ٩٩٠ - ٩٩٢ م) قد ضمن كوره بوصير (٦٣) بهذه



الطريقة في خلافة المعز لدين الله ^(٦٤) كما ضمن المعلم زين احد رجالات الدولة مدينة القاهرة في خلافة الظاهر لاعزاز دين الله ^(٦٥) بالطريقة ذاتها ايضاً ^(٦٦) .

وقد تشددت الدولة في استحصال مبالغ الضمان من المتقبلين كما حدث عندما اوكل امر الخراج الى يعقوب بن كلس وعسلوج بن الحسن في خلافة المعز لدين الله. لكن الدولة تقوم احياناً بالتساهل مع المتقبلين واعفاءهم مما بذمتهم من اموال الخراج والتي تسمى البواقي اذ حدث ذلك في خلافة الامر باحكام الله ^(٦٧) (٤٩٥ - ٥٢٤ هـ / ١١٠١ - ١١٢١ م) بالتحديد في وزارة المامون البطائحي ^(٦٨) (٥١٥ - ٥١٩ هـ / ١١٢١ - ١١٢٥ م) اذ اصدرت الدولة منشوراً في سنة ٥١٦ هـ / ١١٢٢ م قرا في الجامعين العتيق والازهر باعفاء متقبلي الاراضي الزراعية مما ترتب بذمتهم من اموال للدولة اذ قدر المقرئزي هذه المبالغ قائلاً ((... الف الف وسبعمئة الف وعشرين الفاً وسبعمئة وسبعة وستون من الورق ^(٦٩) وسبعة وستين الف وخمسة دراهم ومن الغله ثلاثة الف وثمانمئة الف وعشرة الاف ومائتي وتسعة وثلاثين ارباباً ومن الاغنام مائتا الف وخمسة وثلاثون الفا وثلثمائة وخمسة راس ومن البسر ^(٧٠) والجريد ^(٧١) والسلب ^(٧٢) والاطراف ^(٧٣) والملح والاشنان ^(٧٤) والرمان والعسل النحل والشمع وعسل القصب شيء كبير ومن الابقار اثنان وعشرين الفاً ومائة واربعة وستون راساً ومن الدواب والسمن والجبن والصوف والشعر شيء كثير ...)) ^(٧٥) .

استمرت الدولة الفاطمية بالعمل وفق هذا النظام الى ان جاءت الشدة التي تعرضت لها مصر في خلافة الخليفة المستنصر بالله (٤٢٧ - ٤٨٧ هـ) والتي عرفت في التاريخ باسم الشدة المستنصرية ^(٧٦) . فقد اثرت هذه الشدة على كافة مفاصل الحياة ومن ضمنها نظام الضمان فقد تعرض هذا النظام الى انقلاب كبير من حيث نوع المتقبلين ومدة التقبيل او الالتزام . فالشدة المستنصرية قضت على الكثير من الناس بسبب الجوع وانتشار الاوبئة والامراض ومن ضمنهم الملاك والفلاحين فانسحب لذلك عدد كبير منهم من هذه العملية المالية وبدأ الاجناد والامراء وغيرهم من كبار الموظفين اصحاب الرواتب الثابتة يستاثرون على غيرهم في الدخول بهذه العملية والحصول على مساحات واسعة من الاراضي فكان هذا بداية لنظام الاقطاع الذي



سيظهر لاحقاً في الدولة الفاطمية كما ان الوزير الافضل بن بدر الجمالي^(٧٧) قد زاد من مدة الالتزام من اربع سنين الى ثلاثين سنة^(٧٨).

ان نظام الالتزام قد اراح الدولة من مسائل الجباية الى حد ما لكن لهذا النظام مساوئه التي كانت اعظم من ان تبرر بقاءه للأسباب التالية :

١- ان المزايدات التي كانت تجري بين المتقبلين كانت صورية اكثر منها حقيقية كما انها انحسرت في ايدي نفر من اعيان البلاد ولذا فمن المحقق ان المبالغ التي كان يدفعها اولئك اقل بكثير من الايرادات التي يجبونها من تلك الاراضي^(٧٩).

٢- ان النفس البشرية مياله بطبيعتها الى ابتزاز مايمكن ابتزازه من الاموال فكان اولئك المتقبلين كثيراً ماكانوا يظلمون الرعية ويجتهدون في اخذ المال باستعمال وسائل التعذيب فلو ان الدولة الفاطمية اتبعت نظاماً يقوم على اساس العلاقة المباشرة بينها وبين دافعي الخراج لزادت ايراداتها ولا راحت هؤلاء القوم من عنق المتقبلين وعسف الضمنا^(٨٠) وقد قدر بعض المؤرخين ثروة اولئك المتقبلين والضمنا والذين كان اكثرهم من الوزراء وقد عملوا في الادارة المالية بانها ثروات طائلة وخير مثلاً على ذلك ثروة الوزير يعقوب بن كلس وثرورة عيسى بن نسطورس^(٨١).

فلا عجب ان نرى بعض خلفاء الدولة الفاطمية يقومون بمصادرة اموال الكثير من رجال الدولة الذين كانوا يتولون دواوين الاموال اما بالامان او بالضمان فقد صادر الخليفة العزيز بالله ثروة وزيره يعقوب بن كلس الذي اعتقله سنة ٣٧٣هـ / ٩٨٣م اذ قدرت ثروته من املاك وضياع وقياسر ورياح وورق واوان ذهبية وفضية وثياب وجوهر وغيرها ب (٤.٠٠٠.٠٠٠) باربعة الاف الف دينار فضلاً عن ذلك حمل من داره مبلغ قدره (١٠٠.٠٠٠) مئة الف دينار الى خزنة الدولة^(٨٢).

وعندما قبض الخليفة العزيز بالله على عيسى بن نسطورس وتشفعت له ابنة العزيز بالله ست الملك^(٨٣) واعادته الى عمله بعد ان حمل الى خزنة الدولة (٢٠٠.٠٠٠) مئتا الف دينار^(٨٤).

٣- كان المتقبل يتعرض احياناً الى الضرر عندما تصاب الدولة بالعجز المالي فتقوم بالغاء عقود التضمين وتمنحه الى متعهد جديد يدفع مبالغ اكثر وقد تنبه لهذا الامر الوزير المامون البطائحي (٥١٥ - ٥١٩ هـ / ١١٢١ - ١١٢٥م) فاصدر منشوراً في



سنة ٥١٦هـ / ١١٢٢م حرم فيه انتزاع الضمان من يد صاحبه مادام مراعيًا لشروطه الى حين انتهاء مدة ضمانه او تقبيله للارض^(٨٥) .

٢ - نظام المقاسمة :- الى جانب نظام الضمان كان هنالك نظاماً اخرًا عملت به الدولة الفاطمية تجاه الاراضي الخراجية الا وهو نظام المقاسمة في المحصول كان يكون الثلث الى الثلثين او النصف اخذين بنظر الاعتبار قرب الاراضي الزراعية وبعدها عن الاسواق وطريقة سقيها ونوعية الانتاج الزراعي^(٨٦) .

٣ - نظام المزارعة : الى جانب النظامين اعلاه هنالك نظام المزارعة ، تدفع الارض الى اناس يزرعونها ثم يقدر عليها الخراج مع ملاحظة ان نظام المقاسمة والمزارعة كان العمل به محدوداً جداً ويغلب على ذلك نظام القبالة ثم انتشر بعد ذلك نظام الاقطاع^(٨٧) .

٤ - نظام الاقطاع :- الاقطاع لغة : يقال قطع الشيء يقطعه واقطعه قطيعة أي طائفة من ارض الخراج^(٨٨) ، ان نظام الاقطاع في الدولة العربية الاسلامية لم يكن في الصورة التي عرفتها اوربا ابان العصور الوسطى اذ سادت الملكيات الكبيرة هنالك وظهر هنالك امراء اقطاعيون يتمتعون بامتيازات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية واسعة وكان يتبعهم فلاحون وصلت حال كثير منهم الى انهم اصبحوا جزء من الارض^(٨٩) فالدولة الفاطمية في مصر قد خصصت ارض للاقطاع سميت بالاقطاعات واصحابها يسمون المقطعين اذ تعطى هذه الاراضي المختلفة المساحة الى الوزراء والامراء والاجناد وقد كانت هذه الاقطاعات قليلة في بداية عهد الدولة الفاطمية الا انها تضاعفت في اواخر ايامها بسبب زيادة سلطة الجيش على ان خلفاء الدولة الفاطمية لم يتبعوا سياسة منح الاقطاعات للاجناد مقابل رواتبهم لان هذا النظام قد ادخله الايوبيون عندما حكموا مصر سنة ٥٦٧هـ / ١١٧١م واتبعه المماليك من بعدهم^(٩٠) .

قسم الفقهاء المسلمون الاقطاع الى نوعين اقطاع تمليك واطضاع استغلال ففي اقطاع التمليك يعطي الحق للمقطع بملكية الارض على ان يدفع عن انتاجه العشر فالمقطع



هنا يمتلك الارض رقبة ومنفعة وعادة تكون الارض التي تقطع في هذا النوع من الاقطاع من ارض الموات لحياتها ومن اراضي الصوافي او المعادن اما اقطاع الاستغلال (الاستثمار) فهو اقطاع مؤقت وهو اشبه مايكون بالمزارعة يدفع المقطع عادة الخراج^(٩١) .

عملت الدولة الفاطمية بهذين النوعين من الاقطاع فقد جاء في منشور اصدرته الدولة عن النوع الاول من الاقطاع (تمليك) اورده القلقشندي جاء فيه : ((...اخرج امره بان يوعز الى ديوان الانشاء بكتابة هذا السجل بتمليك الجهة المقدم ذكرها بجميع حدودها وحقها وظاهرها وباطنها واعاليها وسافلها كل حق له داخل فيها وخارج عنها وما هو معروف بها ومنسوب اليها تمليكا مخلداً وانعاماً مؤيداً وحقاً مؤكداً يجري على الاصل والفروع))^(٩٢) .

واقطعت الدولة الفاطمية بعض ارضيها (اقطاع استغلال) الى خواصها فالمقطع له حق الانتفاع بايراد الارض وتبقى بيد من اقطعه اياه يتمتع بغلالها وايراداتها المدة المتفق عليها كان يكون مدى الحياة فاذا مات عادت الارض الى الدولة ، وترد ايضاً عند انتهاء المدة المتفق عليها اذ اخل المقطع بشروط الاقطاع ، فنظام اقطاع الاستغلال في الدولة الفاطمية لايزيد عن نظام الالتزام فنقطع بعض اراض الدولة الى الافراد من الوزراء والامراء والاجناد فالمقطع يدفع مبلغاً معيناً الى بيت المال يذكر في السجل باقطاعه وفي هذا الاقطاع ليس من الضروري ان يقطع للمقطع جهة واحدة وفي مكان واحد وانما في جهات متفرقة ففي حديث اورده المقريري عن حارة الوزيرية التي تنسب الى الوزير يعقوب بن كلس اكد ان الخليفة العزيز بالله اقطع هذا الوزير اقطاعات عديدة في الشام ومصر وكانت تدر عليه سنوياً بحدود (٣٠٠.٠٠٠) ثلاثمائة الف دينار^(٩٣) كما اقطع الخليفة الظافر بالله^(٩٤) (٥٤٤-٥٤٩ هـ / ١١٤٩ - ١١٥٤ م) كل قليوب^(٩٥) الى نصر ابن وزيره عباس الصنهاجي^(٩٦) .

زادت هذه الاقطاعات بعد الشدة المستنصرية فقد هلك كثير من الناس بسببها ولعدم وجود وريث لهم انتقلت ملكية اراضيهم الى الدولة فانتهز الافراد وكبار المقطعين فرصة الاضطراب التي كانت تعاني منها البلاد فزادوا في اقطاعاتهم ثم امتدت ايديهم الى مابيدي صغار المقطعين وارغموهم عن التنازل لقاء التماسهم الحماية منهم ، فزادت



هذه الاقطاعات الكبرى عندها شكى صغار المقطعين الامر الى الدولة بان تتدخل وتوقف ذلك فاصدر الوزير الافضل بن بدر الجمالي (٤٨٧ - ٥١٥ هـ / ١٠٩٤ - ١١٢١ م) سنة ٥٠١ هـ / ١١٠٧ م مرسوماً يقضي بحل جميع الاقطاعات واعادة مسحها وتقدير خراجها ثم اعيد توزيعها من جديد على المتزايدين من الاجناد والامراء وكتب لهم سجلات بذلك على ان تبقى الارض مقطعة لهم لمدة ثلاثين سنة لايقبل فيها زيادة . وقد اشار الى ذلك المقريري قائلاً : ((... فكتب لهم السجلات على الحكم المتقدم فشملت المصلحة الفريقين وطابت نفوسهم وحصل للديوان بلاد مفردة بما كان مفرداً في الاقطاعات بما مبلغه خمسون الف دينار...))^(٩٧).

وهناك ظاهرة جديدة برزت في اواخر عهد الدولة الفاطمية بالنسبة للاقطاعات فقد اصبح للخلفاء اقطاعات يمنحها اياه الوزير صاحب السيف (وزير التفويض) لانه اصبح صاحب السلطة والنفوذ الفعلي^(٩٨) فضلاً عن ذلك فقد كان من حق الخليفة ان ينتزع تلك الاقطاعات من المقطعين في أي وقت شاء اذا اثار المقطعون السخط على الدولة وشقوا عصا الطاعة عليها او قد يموت المقطع ويترك وريثاً ذا دخل محدود قياساً لدخل اصحاب الاقطاعات الاخرى او قد يموت المقطع وليس له وريث^(٩٩) .

٢ - تقديرات الخراج في مصر الفاطمية

هنالك مجموعة من الاعتبارات يجب مراعاتها عند تقدير الخراج اهمها نوع الارض ونوع المزروع وطريقة الري^(١٠٠) ففي مصر لا يجبي الخراج الا اذا بلغ النيل الحد اللازم فان كان اقل من ذلك اصاب الارض الضما وان كان اكثر من ذلك اصاب الارض الاستبحار وبالتالي تعجز الدولة عن جباية الخراج^(١٠١) . فضلاً عن هذه الاسباب هنالك اسباب اخرى لعبت دوراً مهماً في تقديرات الخراج في مصر في العصر الفاطمي منها احوال البلاد الامنية كما لعب الصراع على السلطة بين الوزراء ورجال الدولة خصوصاً في العصر الفاطمي الثاني (٤٦٦ - ٥٦٧ هـ / ١٠٧٣ - ١١٧١ م) والمعروف بعصر الوزراء العظام دوراً بارزاً في اختلاف تقديرات الخراج فضلاً عن مدى اهتمام الدولة باصلاح الجسور وشق الترع وحفر القنوات وغيرها من الشؤون الزراعية التي تساعد الفلاح على انتاج محاصيل زراعية على درجة عالية من



الجودة^(١٠٢) هذه الاسباب مجتمعة كانت تؤثر على تقديرات الخراج فاحياناً يأتي الخراج مرتفعاً واحياناً اخرى يكون دون ذلك^(١٠٣).

جرت العادة في مصر في العصر الفاطمي انه اذا تكاملت الزراعة أي بعد مرور اربعة اشهر في السنة الخراجية^(١٠٤) يندب من الديوان المساح لمساحة الاراضي ومعهم الشهود العدول والمشارف والعامل ووجود المزارعين والادلاء - الذين يقومون سلفاً باعداد مايعرف بسجلات التحضير يسجلون فيها البقاع التي في النواحي برسم الزرع باسمائها وعدد فدننها ونوعها مايروى منها اذا تصنف الاراضي الزراعية مصر الى عدة اصناف على اسس في مختلفة بحسب خصوبتها من جهة وبالمحاصيل وما التي تزرع فيها من جهة اخرى منها الباق^(١٠٥) والبروبية^(١٠٦) والوسخ المزروع^(١٠٧) والوسخ الغالب^(١٠٨) والشرافي^(١٠٩) والسقماهية^(١١٠) والشنونية^(١١١) السلايح^(١١٢) والنقا^(١١٣) والمستبحر^(١١٤) والسباخ^(١١٥) والخرس^(١١٦) اذ يسجلون تحت كل باب فدنه^(١١٧) فسجلات التحضير تعد الاساس الذي يتم على اساسه تقدير الخراج بعد تحضير الارض وتسجيلها استناداً الى قوانين الزراعة المشتملة على ذكر البقاع^(١١٨) فيقيس المساحون بعدة الاقصاب (القصبه الحاكمية)^(١١٩) وتمسح الارض كلها ويثبت الماسح في املاء القصاب من مشاهدته ويعمل بها كل يوم قنفاق (كشفاً تفصيلاً يقدم وصفاً مساحياً للمزروعات المنفذة اولاً ضيعة بضيعة ثم باسم كل مزارع مرتبة على حروف الهجاء)^(١٢٠) ويرفع القنفاق الى الديوان ثم يعمل بعد ذلك المكلفة التي توضح لكل مزارع مايجب عليه من الخراج^(١٢١) جاءت تقديرات الخراج مصر الفاطمية مختلفة من سنة لاخرى والجدول رقم (١) يوضح ذلك^(١٢٢) :

الجدول رقم (١)

تقديرات الخراج في مصر الفاطمية

الخليفة	السنة	ارتفاع الخراج بالدينار
المعز لدين الله	٥٣٥٨ هـ	٣.٢٠٠.٠٠٠
	٥٣٥٩ هـ	٣.٤٠٠.٠٠٠
	٥٣٦٠ هـ	٣.٢٠٠.٠٦٠
	٥٣٦٢ هـ	٤.٠٠٠.٠٠٠



٣.٠٠٠.٠٠٠	٣٨٦ هـ	العزیز بالله
٣.٤٠٠.٠٠٠	٤١١ هـ	الحاکم بامر الله
٦.٠٠٠.٠٠٠	٤٦٢ هـ	المستنصر بالله
٢.٨٠٠.٠٠٠	٤٦٦ هـ	
٣.١٠٠.٠٠٠	٤٨٧ هـ	
٥.٠٠٠.٠٠٠	٤٩٥ هـ	المستعلي بالله
١.٠٠٠.٠٠٠	٥٤٤ هـ	الحافظ لدين الله

لقد اختلف الخراج باختلاف المحاصيل الزراعية وقد اورد ابن مماتي جدولاً بأنواع المحاصيل الزراعية ومايجب على كل فدان بالاردب او بالدينار حتى سقوط الدولة الفاطمية سنة ٥٦٧ هـ / ١١٧١م والجدول رقم (٢) يوضح ذلك (١٢٣) .

الجدول رقم (٢)

الضريبة على الفدان بالدينير	الضريبة على الفدان بالاردب	اسم المحصول
	٣	القمح والشعير
	٢-٣	الفول
٣ ٣ في دلاص ٥ في الصعيد	٢.٥	الحمص والجلبان والعدس الكتان (اختلف من منطقة الى اخرى
١		القرط
٢		البصل
٢		الثوم
١.٢٥		الترمس
١.٢٥		الكمون والكرويا والسلجم
٢ - ١		البطيخ الاصفر والاخضر
٣		اللوبياء



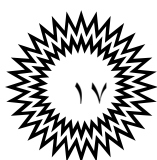
١		السمسم
١		القطن
٥ ٥.٢ قراريط		القصب (ان كان رأساً) (ان كان خلفاً)
٤		القلقاس
٣		الباذنجان
٣		النيلة والقصب الفارسي
١		الفجل
٢		الخنس
٢		الكرنب
١		اللفت
٥		الكروم
٧		الاشجار

يتضح من الجدول اعلاه مايلي :-

١ - اختلفت الضرائب حسب المحاصيل الزراعية ولعل هذا راجع الى تفاوت نوع التربة وخصوبتها والرياح الذي يدره الفدان الواحد منها .

٢ - ان الضريبة على الحبوب كانت تقدر بالارداب اما اذا اختلف المحصول عن الحبوب فغالباً مايدفع عنه نقداً او غله وهذا يتضح من تعريف المقريري للخراج بقوله : ((... بانه ماكان يؤخذ مسانهة من الاراضي المزروعة حبوباً وعنباً وفاكهة وغلاً او من الفلاحين هدية مثل الغنم والدجاج وظرف الريف))^(١٢٤) .

ان المتقبل اذا مادفع خراجة عن الحاصلات الزراعية غير الحبوب نقداً او غله لم يكن ذلك في صالحه لان الدولة تركت حرية تقدير الخراج لموظفيها مما جعل هؤلاء الموظفين يتلاعبون في تقديره نتيجة الفرق بين ثمن المحصول ووزنه وقد كانت نسبة الضرائب يوضحها الجدول رقم (٣) ^(١٢٥) :-



الجدول رقم (٣)

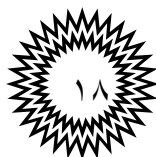
اسم المحصول	غله بالفدان	مقدار الضريبة
القمح	٢ - ٢٠ اردب	٣ اردب
الحمص	٤ - ١٠ اردب	٢ اردب
الثوم	١٠ - ٤٠ دينار	٢ دينار
الترمس	٢٠ اردبا	١.٢٥ دينار
اللفت	٤ - ٦ دنانير	١ دينار

من هذا الجدول نستنتج انه اذا كان متوسط انتاج الفدان من ٨ - ١٠ اردب كانت الضريبة في الغالب ٣٠% فيما عدا الحمص حيث يرتفع مقدار الضريبة عليه من ٢٥ % الى ٦٥.٥ % وفي اللفت ما بين ٢٥% و ١٧% واذن فاذا حاولنا ان نحسب النسبة المئوية على جميع المحصولات سنجدها في المتوسط لا تزيد عن ١٠% من ثمن المحصول^(١٢٦).

ان الارض البور لم تتجو من الضريبة الخراجية ففي حالة بور أي قطعة ارض زراعية تلجا الدولة الى تحويلها الى مراعي وتحصل مقابل هذا على ضرائب مقررة على رووس الحيوانات والجدول رقم (٤) يوضح ذلك^(١٢٧).

جدول رقم (٤)

الضريبة بالدينار		
الغالب من ٣ - ٤ ومنه مايتحصل من كل سنة ٥ دنانير وهذا هو النادر		الجاموس
مقدار مايتحصل على الراس الراتب ديناران		ابقار الخيس
١	الكيش والنعجة	الاغنام
ثلثين	الثني والثنية	
نصف	العبوره	
مقدار مايتحصل منها عن كل ١٠٠ راس من نتاجها وثمان البانها وشعورها من ٢٠ دينار		الشعارى



الى ماحولها		
كل ١٠٠ خلية ١٠ أرتال بالمصري وغالب ما يحصل منها في السنة من ٥ - ٦ قناطير وعشرون رطلاً من الشمع		النحل

اوقات جباية الخراج

ان مبالغ الخراج تتغير بتغير عوامل ثلاثة هي طبيعة الارض ونوع المحصول وطريقة الري ، فاذا فرض الخراج على اساس المبادئ هذه يكون اما على مساحة الارض اجمالاً واما على الجزء المزروع من الارض فحسب او على اساس نوع المحصول وتتخذ السنة القمرية العربية لحساب الخراج اذا فرض على الارض برمتها وهنا يجبي الخراج على مدى قسطين الاول في غرة شهر رجب والثاني في غرة شهر المحرم (١٢٨)

اما اذا فرض الخراج على اساس الجزء المزروع فقط اتخذت السنة الشمسية القبطية في الحساب اذ يقول المقريري بهذا الصدد : ((... وكانت العادة اذا مضى من السنة الخراجية اربعة اشهر ندب من الجند من فيه حماسة وشدة ومن الكتاب العدول وكاتب نصراني فيخرجون الى سائر الاعمال لاستخراج ثلث الخراج على ماتشهد به المكلفات ...)) (١٢٩) . فالخراج يجبي على خمسة اقساط ففي شهر كيهك (كانون الاول) يجبي ثلث الخراج وهو القسط الاول ثم يطالبون المكلفين بالاداء بالقسط الثاني في برمهات (اذار) حتى اذا حل برمودة (نيسان) يكونوا قد استخرجوا من النصف ثلث الخراج ويثبتون ذلك في سجلاتهم واذا حل شهر ايبب (تموز) يكون المكلفين قد ادوا ثلاثة ارباع الخراج ولا ياتي شهر مسرى (آب) الا وتكون الدولة قد استخرجت خراج الاراضي الزراعية (١٣٠) .

اما اذا فرض على اساس المحصول فلا يستحق الخراج الا وقت نضجه وتهيبته للاستهلاك وبذلك يتمشى نظام هذه الضريبة العقارية مع حال الزراع واوقات الغرس



والحصاد . وقد سارت السننات الهلالية والخراجية مع اختلافهما في الطول جنباً الى جنب (١٣١) .

ويستحق الخراج مرة كل عام حتى ولو كانت الارض تزرع باكثر من محصول في السنة ويسقط الخراج اذا ما هلك جميع المحصول نتيجة للكوارث الطبيعية التي لا يمكن تلافيها من برد قارص او حر لافح وغيرها (١٣٢) .

الدواوين المسؤولة عن جباية الخراج

شكل الخراج اهم واردات بيت المال في الدولة الفاطمية فهو عماد ثروتها فالديوان كما يعرفه الماوردي : ((موضوع لحفظ مايتعلق بحقوق السلطنة من الاعمال والاموال ومايقوم بها من الجيوش والعمال ...)) (١٣٣) .

تطورات جباية الخراج في عهد الدولة الفاطمية فكانت تشمل على عدة دواوين كان وجود بعضها غير محقق في اوائل عهد الدولة واكبر الظن انها استحدثت في خلال عصر الدولة لكن معلوماتنا ضئيلة عن اختصاصتها المتعددة النواحي وهي:-

١. ديوان الخراج : احد الدواوين المالية المسؤولة عن فرض ضريبة الخراج على الارض والاشراف على جبايتها وواجه انفاقها . كان هذا الديوان مع سائر الدواوين الاخرى بالتاريخ القبطي الى ان قام الافضل بن بدر الجمالي سنة ٥٠١ هـ / ١١٠٧ م باستبدال التاريخ القبطي بالتاريخ الهجري يعمل في هذا الديوان مجموعة من العمال والجباة والكتابة يتراسهم موظف كبير يعرف بمتولي او صاحب ديوان الخراج مهمته وضع الترتيب اللازم للنداء على الضياع وغيرها وللقبالات وجباية الاموال ويامر بروك (١٣٤) الارض المصرية ويشرف على ربط الاموال عليها ويجلس في الجامع الطولوني ويحضر الناس للقبالات لديه فكل من اختار زراعة ارض وقبلها اشرف على توريد ما عليه لبيت المال (١٣٥) .

٢. ديوان اسفل الارض او الوجه البحري او الدلتا : والمراد باسفل الارض كل ماسفل تحت القاهرة الى البحر الرومي حيث مصب النيل وقد سمي بحرياً لان منتهاه الى البحر الرومي (المتوسط) وتشمل اقاليم الوجه البحري الشرقية، القليوبية ،



والدقهلية ، المرتاحية ، الايوانية ، الغربية ، السمنودية ، المنوفيتين ، البحيرة .
يراس هذا الديوان موظف كبير هو صاحب الديوان يساعده مجموعة من الكتبة
ذو اسلوب بليغ مهمة هذا الديوان تتلخص في تحديد الخراج على الاراضي
الزراعية في الاقاليم اعلاه واستخراجها اذ يتم مسح وتقدير مساحة الارض قبل
وبعد زراعتها لتحديد ما شمله الري من الاراضي ثم عمل الكشوفات بالمبالغ
المتاخرة (البواقي) من اموال الخراج وتقديمها الى متولي الديوان ليقوم الاخير
بعمل كشوفات بخطه وتقديمها الى صاحب ديوان النظر ليوقع عليها الاخير ويامر
باستخراجها ومن مهام هذا الديوان ايضا عمل مكفات وهي عبارة عن اوراق يثبت
فيها مساحة الارض واسماء مزارعيها وانواع المحاصيل الزراعية موضحة بالفدان
(١٣٦)

٣. ديوان الصعيد او اعلى الارض : ويسمى ايضا بالديوان القبلي والمراد باعلى
الارض ما هو كورها جنوبي الفسطاط الى نهايته في الجنوب وسمي صعيداً لان
ارضه كلما ولجت في الجنوب اخذت بالصعود والارتفاع ويشمل اقاليم الصعيد
الاعلى والادنى والتي تضم اعمال الاقاليم الجيزية - الاطفيحية ، الفيومية ،
المنفلوطية ، الاخميمية ، القوصية ، البهنساوية ، الاشمونين ، الاسيوطية ، يرأس
هذا الديوان موظف كبير هو صاحب هذا الديوان يساعده مجموعة من الكتبة ذو
اسلوب رفيع مهمة هذا الديوان مشابهة لديوان اسفل الارض (١٣٧) .

٤. ديوان الاقطاع : احد الدواوين الملحقة بديوان الجيش مهمته تتلخص بشؤون
الاقطاعات والنظر فيها (١٣٨) .

٥. ديوان الخاص : استحدث هذا الديوان في خلافة الامر باحكام الله (٤٩٥ - ٥٢٤ هـ
/ ١١٠٢ - ١١٢٩ م) ذكره المقرئ ان مهمته تتلخص بالاشراف على قدر
الخراج المستخرج (١٣٩) .

الهيكل التنظيمي للدواوين المسؤولة عن الخراج



عمل في هذه الدواوين مجموعة من الموظفين الذين امتازوا بصفات عديدة يأتي في مقدمتها الامانة فضلاً عن الخبرة في هذا المجال وهم :

(١) **الناظر** : اسمه مأخوذ من النظر الذي هو رأي العين لانه يدير بنظره امور ما ينظر فيها او ان التسمية ربما اخذت من النظر الذي هو بمعنى الفكر لانه يفكر بما فيه المصلحة في ذلك . مهمة الناظر ان ينظر في الاموال وينفذ تصرفها ويرفع اليه حسابها لينظر فيه ويتامله فيمض ما يمضي ويرد مايرد وبالتالي فهو المشرف الرسمي على الايراد والمنصرف في الديوان وهو المسؤول عما يجري في الدواوين ويرجع جميع الموظفين اليه لانه لا يجوز اخراج شئ من اوراق الديوان الرسمية الا بعلمه ومعرفته وتوقيعه (١٤٠) .

(٢) **صاحب الديوان** : ويقال له متولي الديوان تاتي مرتبته بعد الناظر في المراجعة مهمته وضع الترتيب اللازم للنداء على الضياع وغيرها وللقبلات والجباية والاموال كما انه يشرف على طريقة ربط الاموال عليها (١٤١) .

(٣) **المشارف** : ويسمى الشاد لان اسمه ربما اخذ من الشدة في اداء عمله مهمته الاشراف على عملية جباية الخراج والعمل على ادخال المحصولات المستخرجة على ذمة الخراج الى بيت المال (١٤٢) .

(٤) **الشاهد (العدول)** : عمله له علاقة بمتقبلي الارض والدولة وهو الذي يشهد بمتعلقات الديوان نفيًا او اثباتًا وغالباً ما يصحب الكاتب في رحلاته لتقدير الخراج (١٤٣)

(٥) **المستوفي** : ويسمى قطب الديوان وهو الذي يضبط الديوان وينبه على ما فيه مصلحته في استخراج امواله ونحو ذلك (١٤٤) .

(٦) **الماسح** : موظف مهمته الاشراف على الاراضي الزراعية بمسحها أي قياسها او ذرعها ثم عمل المكلفات الرسمية بذلك (١٤٥) .

(٧) **الجهيز** : ويسمى ايضاً الصيرفي والتسمية مأخوذة من الصرف مهمته قبض الاموال وكتابة الوصولات بذلك فضلاً عن قيامه باثبات المستحصل من المستحقات الضريبية (١٤٦) له سجل يومي يسجل فيه ما يستحصله الديوان الغلات يسمى (روزنامج) (١٤٧)



٨) **الكاتب** : مهمته تحرير مساحة الارض قبل زراعتها وبعده وتحديد المساحة التي شملها الري من الاراضي وكتابة المكلفات بهذه المساحات وكتابة اسماء مزارعيها واصناف المزروعات موضحة ذلك بالفدان واما كشوفات بالحسابات المتاخرة من اموال الخراج وتقديمها الى صاحب الديوان الذي يرفعها بدوره الى الناظر ليوقع عليها ويامر باستخراجها ، واكثر كتاب الدواوين المالية كان من القبط (١٤٨).

٩) **الاجناد** : جرت العادة خروج قوة عسكرية لحماية عمال الخراج ومساعدتهم في استحصال مبالغ الخراج من مستحقيها وذلك لان الجباية تحتاج الى اشخاص عرفوا بالحماسة وقوة البطش (١٤٩).

١٠) **الناسخ** : مهمته نسخ صور من الاوراق الرسمية قبل تصديرها في الديوان فضلاً عن نسخ صور المراسلات الواردة الى الديوان (١٥٠).

١١) **الدليل** : مهمته عمل سجلات تسمى سجلات التحضير يدون فيها معلومات تفصيلية عن الاراضي الزراعية واماكنها وانواع محصولاتها واقطاعاتها (١٥١).

١٢) **الخازن** : مهمته استلام الغلات وخبزها واخراجها او صرفها من المخازن وبتصريح من ناظر الديوان او الكاتب ويثبت ذلك ضمن صرفيات المخزن (١٥٢).

١٣) **الحايز** : كاتب من كتاب الديوان يكتب بالاجران فيكون ضابطاً لما يحمل من القوت ويحصد ومن لوازمه ان يختم على الاجران كل ليلة ويمنع المزارعين من التصرف فيها فهو بمثابة الامين لها يساعده في عمله الخازن (١٥٣).

الخلاصة

يعد الخراج اهم واردات بيت المال في مصر في العصر الفاطمي بل كان عماد ثروة الدولة . وقد اتضح لنا من خلال كتابة هذا البحث مايلي :-

١. ان ايرادات الدولة في الخراج لم تكن ثابتة بل كانت متقلبة من وقت لآخر وترتبط الى حد كبير باستقرار احوال نهر النيل وباحوال البلاد الامنية واصلاح الجسور وشق الترع وحفر القنوات والى غير ذلك من الامور الزراعية .



٢. بعد نظام قبالة الارض والتضمين هو النظام السائد على بقية الانظمة الاخرى في مصر في العصر الفاطمي لكن بعد الشدة المستتصيرية (الشدة العظمى) تحول الى العمل بنظام الاقطاع وساد على الانظمة الاخرى .
٣. تساهلت الدولة مع الفلاحين اذ جعلت جباية الخراج على عدة اقساط وليس على دفعة واحدة .

الهوامش والتعليقات

ساذكر هنا المعلومات كاملة عن المصدر والمرجع حين وروده اول مرة مما يغنينا عن اعداد قائمة للمصادر والمراجع

١. ابو عبيد ، القاسم بن سلام (ت : ٢٢٤هـ / ٨٣٨م) ، كتاب الاموال ، القاهرة - ١٣٥٣ هـ ، ص ٧٣ ؛الماوردي، ابو الحسن علي بن حبيب البصري (ت : ٤٥٠ هـ / ١٠٥٧ م)، الاحكام السلطانية والولايات الدينية، مصر - ١٢٩٨ هـ ، ص ١٤ .
٢. ابو الفضل جمال الدين (ت: ٧١١هـ / ١٣١١م) ، لسان العرب ، بولاق - ١٣٠٠ هـ ، ج ٣ مادة خرج ، ص ٧٦ ؛ الفيروزابادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت: ٨١٧ هـ / ١٤١٤ م) ، القاموس المحيط ، مصر - ١٩٣٣ ، باب الجيم فصل الخاء مادة خرج ، ص ١٢٣ .
٣. ابو يوسف ، يعقوب بن ابراهيم (ت : ١٨٢ هـ / ٧٩٨م) ، كتاب الخراج ، تحقيق احسان عباس ، بيروت - ١٩٨٥ ، ص ٥٩ .
٤. سورة الكهف : اية ٩٤ .
٥. سورة المؤمنون : اية ٧٢ .
٦. ابو عبد الله محمد بن احمد ، الجامع لاحكام القرآن ، القاهرة - ١٩٤٦م ، ج ١٢ ، ص ١٤١ ، ١٤٦ ؛ ابو عبد الله محمد بن احمد ، مشكل القرآن وغريبه لابن قتيبة ، القاهرة - ١٣٥٥ هـ ، ج ٢ ، ص ٣٤ ؛ محمد جمال الدين القاسمي ، تفسير القاسمي المسمى محاسن التاويل ، بيروت - ١٩٧٨م ، ج ٢ ، ص ٨٦ ؛
٧. الاحكام السلطانية ، ص ١٤١ ؛ كاتبي ، غيداء خزنه ، الخراج من الفتح الاسلامي حتى اواسط القرن الثالث الهجري - الممارسات والنظرية، بيروت - ١٩٩٤م ، ص ١٠٠ .
٨. النسائي ، احمد بن شعيب بن علي (ت: ٣٠٣هـ / ٩١٥م) ، السنن الكبرى ، اشراف عبد الصمد شرف الدين ، بومباي ، ١٩٨٨ ، ج ٧ ، ص ٣٦ .
٩. البلاذري ، احمد بن يحيى بن جابر (ت: ٢٧٩ هـ / ٨٩٢م) ، فتوح البلدان ، وياشراف لجنة تحقيق التراث ، بيروت ، لا - ت ، ص ٢٤ .
١٠. ابو يوسف ، الخراج ، ص ٧٢ ؛ البلاذري ، فتوح البلدان ، ص ٧٢ ؛ الرئيس ، محمد ضياء الدين، الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية ، مصر - ١٩٦١م ، ص ١٢٥ .
١١. هجر: مدينة هي قاعدة البحرين وقيل ناحية البحرين كلها هجر . البغدادي ، صفي الدين عبد الرحمن بن عبد الحق (ت: ٧٣٩هـ / ١٣٣٨م) ؛ مرصد الاطلاع على الاسماء الامكنة والبقاع ، تحقيق علي محمد الجاوي ، القاهرة ، ١٩٥٤ - ١٩٥٥ م ، ج ٣ ، ص ١٤٥٢



١٢. الحائط : جاءت هذه الكلمة بمعان عدة منها الحائط لانه يحوط مافيه والجمع حيطان او انه اسم بمنزلة السقف والركن وان كان فيه معنى الحوط وقيل حظيرة تتخذ للطعام لانها تحوطه وقيل ايضاً الحائط هو البستان من النخيل اذا كان عليه حائط وهو الحدار . ويبدو ان اقرب المعاني الى موضوعنا هو المعنى الاخير . للمزيد ينظر ابن منظور ، لسان العرب ، ج٧ ، ص٢٧٩ - ٢٨٠ .

١٣. البلاذري ، فتوح البلدان ، ص ٨٦.

14. Lok Keg a ard , Frede, Islaic Taxation in the Classic Previoid with Specia Reference to Cir Cumstan Cesin , Iraq , press- 1949 , P.58.

15. Neman, Rebbit , The Agrticultural Life of the Jews in Babylonia , London : Oxford Univrsity press – 1939 , P.167.

١٦. الطسق : كلمة فارسية معربة معناها مايوضع من الجريان من الخراج وقيل الطسق هو الخراج وقيل مايوضع على الارض من الخراج وفي حديث عمر بن الخطاب (رضي) الى عثمان بن حنيف في رجلين من اهل الذمة اسلما : (ادفع الجزية عن رؤوسهما وخذ الطسق من ارضيهما) .

الشرياصي ، احمد ، المعجم الاقتصادي الاسلامي ، دار الجبل - ١٩٨١م ، ص ٢٧٢ ، ٤٥٠ .

17. Morny , Michael G , Iraq after the muslim cougquest, Princeton , N, j, Prin ceton University – press- 1984 , P.105.

18. Lok, Kegaard , Ibid, P.125.

١٩. الفيء : هو كل مال وصل من المشركين عفواً من غير قتال ولا بايجاف خيل ولا وكاب . والفيء قد شمل ما يؤخذ من الخراج على الارض التي حررت او وقعت صلحاً وكذلك جزية من صالح اهل الذمة وعلى مايفرض على تجارة اهل الذمة الداخلين الى الدولة الاسلامية .

الماوردي ، الاحكام السلطانية ، ص ١٢٢ ؛ الشرياصي ، المعجم الاقتصادي الاسلامي ، ص ٣٤٨ ، ٤٥٠ .

٢٠. ابو يوسف ، الخراج ، ص ٢٥ .

٢١. الاحكام السلطانية ، ص ١٤٦ .

٢٢. الدوري ، عبد العزيز ، التنظيمات المالية لعمر بن الخطاب - الضرائب أ- السواد، وقائع ندوة النظم الاسلامية - ابو ظبي - ١٩٨٤ م ، ج ٢ ، ص ١٥٤ .

٢٣. الخراج ، ص ٦٩ ؛ الرئيس ، الخراج والنظم المالية ، ص ١٣٠ - ١٣١ .

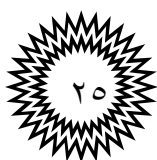
٢٤. خليفة بن خياط ، ابو عمرو العصفري (ت: ٢٤٠ هـ / ٨٥٤م) تاريخ خليفة بن خياط ، تحقيق اكرم ضياء العمري ، النجف - ١٩٦٧م ، ج ١ ، ص ١١٦ ؛ ابن عبد الحكم ، ابو القاسم عبد الرحمن (ت: ٢٥٧ هـ / ٨٧٠م) ، فتوح مصر واخبارها ، طبعة ليدن - ١٩٢٠م ، ص ٨٤ - ٨٦ ؛ البلاذري ، فتوح البلدان ، ص ٢١٤ ؛ قدامة بن جعفر ، ابو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب (ت: ٣٣٧ هـ / ٩٤٨م) ، الخراج وصناعة الكتابة ، تحقيق محمد حسين الزبيدي ، بغداد - ١٩٨٢م ، ص ٣٤١ .

٢٥. ابو عبيد ، الاموال ، ص ٨٤ .

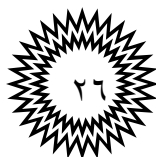
٢٦. الماوردي ، الاحكام السلطانية ، ص ٢٣٢ .

٢٧. الارب : مكيال ضخ لاهل مصر وزنه يساوي اربع وعشرين صاعاً وقيل اربعة وستون مناً وان نصف الارب يقال له القنفل والارب يساوي اليوم مئة وثمانية وتسعون لتراً ، المناوي ، محمد عبد الرؤوف علي (ت: ١٠٣١ هـ / ١٦١٢م) ، النقود والمكاييل والاوزان ، تحقيق رجاء السامرائي ، بغداد - ١٩٨٦م ،

ص ١٠٨ .



٢٨. ابن عبد الحكم ، فتوح مصر ، ص ٨٥ ؛ البلاذري ، فتوح البلدان ، ص ٢١٢ . وممن يقولون ان مصر فتحت صلحاً . ابن مماتي ، الاسعد ابو المكارم (ت: ٦٠٦ هـ / ١٢٠٩ م) ، قوانين الدواوين ، تحقيق عزيز سوريال عطيه ، مصر - ١٩٤٢ ، ص ٧٧ ؛ ابن الراهب ، ابو شاکر بطرس بن ابي الكرم (ت: ٦٨١ هـ / ١٢٨٢ م) ، تاريخ ابن الراهب ، نشر الاب لويس شيخو اليسوعي ، بيروت - ١٩٠٣ ، ص ٥٢ .
٢٩. ابو عبيد ، الاموال ، ص ١٥٤ ؛ ابن عبد الحكم ، فتوح مصر ، ص ٨٩ ؛ المقرئزي ، تقي الدين احمد بن علي (ت: ٨٤٥ هـ / ١٤٤١ م) ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والاثار المسماة (الخطط المقرئزية) ، بيروت - لا-ت ، ج١ ، ص ٢٩٥ .
٣٠. ابن عبد الحكم ، فتوح مصر ، ص ٨٩ ، فيما ينسبها المقرئزي الى ابي الاسود بن عروة ، الخطط، ج١ ، ص ٢٩٥ .
٣١. ابو الحسن علي بن موسى (ت: ٦٨٥ هـ / ١٢٨٦ م) ، المغرب في حلى المغرب ، تحقيق محمد حسن وشوقي ضيف وسيد كاسف ، مصر - ١٩٥٣ ، ج ١ ، ص ١٧ .
٣٢. ابن عبد الحكم ، فتوح مصر ، ص ٨٨ ؛ البلاذري ، فتوح البلدان ، ص ٢١١ ؛ ابن رجب ، ابو الفرج عبد الرحمن بن احمد (ت: ٧٩٥ هـ / ١٣٩٢) ، الاستخراج لاحكام الخراج ، صححه وعلق عليه عبد الله الصديق ، بيروت - لا-ت ، ص ١٣٤ ؛ المقرئزي ، الخطط ، ج٢ ، ص ٨٣ .
٣٣. البراوي، راشد، حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين، مصر - ١٩٤٨ م، ص ١٩ .
٣٤. ابو يوسف ، الخراج ، ص ١٢ .
٣٥. العلي ، صالح احمد ، العراق في العهود الاسلامية الاولى ، العراق - ١٩٩٠ م ، ص ٥٥-٥٨ .
٣٦. الكوره : بالفتح ثم السكون والكور الابل الكثيرة العظيمة وكور العمامة وكور ارض باليمامة، ياقوت الحموي ، معجم البلدان ، ج٤ ، ص ٤٨٩ .
٣٧. الفدان : هو مقياس المساحة المصري المفضل وكان يساوي حسب قول القلقشندي ٤٠٠ قسبة مربعة وهو يعادل ٦٣٦٨ متر مربعاً ، هنتس ، فالتر ، المكايل والاوزان الاسلامية ، ترجمة كامل العسلي ، عمان - ١٩٧٠ ، ص ٩٧-٩٨ .
٣٨. القيراط : هو مقياس مساحة مصري وهو اليوم ٤/١ فدان او ١٧٥.٠٣٥ متر مربع ، م.ن ، ص ٩٨ .
٣٩. الخطط ، ج١ ، ص ١٤٥-١٤٦ .
٤٠. م.ن ، ج١ ، ص ١٨٥-١٨٧ .
٤١. جوهـر الصقلـي : هو ابو الحسن جوهـر بن عبد الله الرومي قائد المعز لدين الله الذي ارسله لفتح مصر سنة (٣٥٨ هـ / ٩٦٨ م) وباني مدينة القاهرة توفي سنة ٣٨١ هـ / ٩٩١ م ، الحبال ، ابو اسحاق ابراهيم بن سعيد (ت: ٤٨٢ هـ / ١٠٨٩ م) ؛ وفيات المصريين ٣٧٥ - ٤٥٦ هـ ، تحقيق ابو عبد الله محمد ، الرباط - ١٤٠٨ م ، ص ٣٣ .
٤٢. المقرئزي ، الخطط ، ج١ ، ص ١٥٦ ؛ المقرئزي ، اتعاظ الحنفا باخبار الائمة الفاطميين الخلفا ، تحقيق جمال الدين الشيال ، القاهرة - ١٩٦٧ م ، ج١ ، ص ١١٩ ؛ البراوي ، حالة مصر الاقتصادية ، ص ٣١١ ؛ الشوربجي ، امينة احمد امام ، رؤية الرحالة المسلمين للاحوال المالية والاقتصادية لمصر في العصر الفاطمي ، القاهرة - ١٩٩٤ م ، ص ٧٤ .



٤٣. المعز لدين الله (٣٤١ - ٣٦٥ هـ / ٩٥٢ - ٩٧٥ م) ، هو ابو تميم معد بن المنصور بن القائم بن المهدي عبيد الله رابع الخلفاء الفاطميين ولد سنة ٣٩١ هـ / ٩٣١ م ؛ ابن ظافر ، جمال الدين علي الازدي (ت: ٦٢٣ هـ / ١٢٢٦ م) ، اخبار الدول المنقطعة ، تحقيق اندريه فريه ، القاهرة - ١٩٧٢ م ، ص ٢١ - ٣٢ .
٤٤. يعقوب بن كلس : هو ابو الفرج يعقوب بن يوسف وزير الخليفة العزيز بالله كان يهودي فاسلم عرف عنه محبته لاهل العلم واشتهر بالفطنة والذكاء توفي سنة (٣٨٠ هـ / ٩٩٠ م) ، ابن ميسر ، محمد بن علي بن يوسف بن جلب (ت: ٦٧٧ هـ / ١٢٧٨ م)؛ اخبار مصر ، اعتنى بتصحيحه هنري ماسية ، القاهرة - ١٩١٩ م ، ج ٢ ، ص ٤٥ - ٥١ .
٤٥. ابن ميسر ، اخبار مصر ، ج ٢ ، ص ٤٥ ؛ المقرئزي ، اغاثة الامة بكشف الغمة ، تقديم سعيد عبد الفتاح عاشور ، مصر - ١٩٩٠ م ، ص ٣٨ - ٤٠ ، البراوي ، حالة مصر الاقتصادية ، ص ٣١١ ؛ الشوربجي ، رؤية الرحالة ، ص ٧٤ .
٤٦. الدينار المعزي : هو الدينار الذي ضربه حوهر الصقلي بمصر سنة ٣٥٨ هـ / ٩٦٨ م وحمل اسم الخليفة المعز لدين الله ولقبه اذ نقش على سطره الاول (المعز لدين الله امير المؤمنين) وفي السطر الثاني (لا اله الا الله ارسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون) مع عبارة (علي افضل الوصين وزير خير المرسلين) . وكانت قيمته تساوي خمسة وعشرون درهماً ، المقرئزي ، الاتعاض ، ج ١ ، ص ١١٦ ؛ المقرئزي ، المقفى الكبير ، تحقيق علي اليعلاوي ، دار الغرب الاسلامي ، لا-ت ، ج ٣ ، ص ١٠٠ - ١٠٥ .
٤٧. الدينار الراضي : هو الدينار العباسي الذي ضرب في عهد الخليفة الراضي (٣٢٢ - ٣٢٩ هـ / ٩٣٣ - ٩٤٠ م) وقيمته بلغت خمسة عشر درهماً ، المقرئزي ، الاتعاض ، ج ١ ، ص ١٢٢ .
٤٨. م. ن ، ج ١ ، ص ١٤٥ ؛ المقرئزي ، الخطط ، ج ٣ ، ص ١٠ - ١١ .
٤٩. ابن ميسر ، اخبار مصر ، ج ٢ ، ص ٤٥ ؛ البراوي ، حالة مصر ، ص ٣١٢ .
٥٠. الارمني ، ابو المكارم جرجيس بن مسعود (ت ٦٠٥ هـ / ١٢٠٨ م) تاريخ ابي صالح الارمني المعروف باسم كنائس واديره مصر ، تحقيق وترجمة ايفنتس ، اكسفورد - ١٨٩٥ م ، ص ٣٠ ، ٨٢ ؛ المقرئزي ، الخطط ، ج ١ ، ص ١٥٦ ، ١٨٧ ؛ المقرئزي ، الاتعاض ، ج ١ ، ص ١٤٤ ؛ حسن ، ابراهيم حسن ، تاريخ الدولة الفاطمية في المغرب و مصر وسوريا وبلاد العرب ، القاهرة - ١٩٦٤ ، ص ٥٤٧ ؛ حسن ، ابراهيم حسن وعلي ابراهيم ، النظم الاسلامية ، القاهرة - ١٩٦٢ ، ص ٢٦٢ ؛ طوسون ، عمر ، مالية مصر منذ عهد الفراعنة الى الان ، الاسكندرية - ١٩٣١ م ، ص ٥٤ - ٥٩ .
٥١. العزيز بالله (٣٦٥ - ٣٨٦ هـ / ٩٧٥ - ٩٩٦ م) هو ابو منصور نزار بن المعز لدين الله خامس الخلفاء الفاطميين ولد سنة ٣٤٤ هـ / ٩٥٥ م ، ابن خلكان ، ابو العباس شهاب الدين (٦٨ هـ / ١٢٨٢ م) ، وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان ، تحقيق احسان عباس ، بيروت - لا - ت ، ج ٥ ، ص ٨ - ١٢ .
٥٢. المقرئزي ، الخطط ، ج ٣ ، ص ١١ ؛ البراوي ، حالة مصر ، ص ٣١٢ .
٥٣. المستنصر بالله (٤٢٧ - ٤٨٧ هـ / ١٠٣٥ - ١٠٩٤) هو ابو تميم بن الظاهر لاعزاز دين الله تاسع الخلفاء الفاطميين ولد سنة (٤٢١ هـ / ١٠٣٠ م) ، المقرئزي ، الاتعاض ، ج ٢ ، ص ١٨٤ - ٣٣٤ ؛ ابن تغري بردي ، ابو المحاسن الاتابكي (٨٧٤ هـ / ١٤٦٩ م) ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، القاهرة - لا-ت ، ج ٥ ، ص ١ - ٢٤ .



٥٤. الحسن اليازوري (٤٤٢ - ٤٥٠ هـ / ١٠٥٠ - ١٠٥٨ م) هو ابو الحسن بن علي اليازوري استوزره الخليفة المستنصر بالله سنة ٤٤٢ هـ / ١٠٥٠ م بلغ هذا الوزير في سعة النقود وعظم الحضوه ان ضرب اسمه على السكة مع الخليفة المستنصر بالله قتل سنة ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م ؛ ابن الصيرفي ، ابو القاسم علي بن منجب (٥٤٢ هـ / ١١٤٧ م) ، الاشارة لمن نال الوزارة ، تحقيق عبد الله مخلص ، بغداد - لا - ت ، ص ٢٣٦ - ٢٤٧ .

٥٥. الخطط ، ج ١ ، ص ١٨٧ .

٥٦. الحافظ لدين الله (٥٢٤ - ٥٤٤ هـ / ١١٢٩ - ١١٤٩ م) هو ابو الميمون عبد المجيد بن محمد بن الخايفة المستنصر بالله ولد سنة ٤٦٧ هـ / ١٠٧٤ م ؛ ابن ظافر ، اخبار الدول المنقطعة ، ص ٩٤ - ١٠١ ؛ المقرئزي ، الاتعاض ، ج ٣ ، ص ١٣٨ ، ١٨٩ - ١٩٢ .

٥٧. الخطط ، ج ١ ، ص ١٨٨ .

٥٨. م.ن ، ج ٣ ، ص ١٥٥ .

٥٩. الصالح ، صبحي ، النظم الاسلامية نشأتها وتطورها ، بيروت - ١٩٧٨ م ، ص ٣٦١ ، هويكنز ، ج - ف ب ؛ النظم الاسلامية في المغرب في القرون الوسطى ، تعريب امين توفيق الطيب ، تونس ، ١٩٨٠ ، ص ١١٤ .

٦٠. الضما والاستبحار : الضما هو الفيضان المنخفض ، اما الاستبحار هو الفيضان المرتفع وقد اختلف المؤرخون في تحديد الحد اللازم لري الارض حتى لا يصيبها الضما او الاستبحار ، فناصر خسرو (ت : ٤٨١ هـ / ١٠٨٨ م) يرى انه اذا بلغ ماء النيل سبعة عشر ذراعاً كان هذا الحد العادي فاذا نقص عن ذلك او زاد اصاب الارض القحط وبالتالي يتعذر على الدولة استحصال الخراج . اما ابن مماتي فجعله ستة عشر ذراعاً لكن القلقشندي والمقرئزي اللذان نقلوا عن القضاعي يعتبران ان الحد العادي هو اربعة عشر ذراعاً فاذا زاد عن ذلك كان نذير بحلول كارثة الفيضان وان قل عن ذلك كان نذير بحلول القحط ، سفرنامه ، نقله الى العربية يحيى الخشاب ، بيروت - ١٩٧٠ ، ص ٨٠ - ٨١ ؛ قوانين الدواوين ، ص ٧٦ ؛ ابو العباس احمد بن علي (ت : ٨٢١ هـ / ١٤١٨ م) ، صبح الاعشى في صناعة الانشا ، تحقيق محمد حسين شمس الدين ، بيروت - ١٩٨٧ م ، ج ٣ ، هامش ٢ ص ٣٢٠ ؛ الخطط ، ج ١ ، ص ١٠٣ - ١٠٤ ؛ حسن ، تاريخ الدولة الفاطمية ، ص ٥٧٢ .

٦١. المقرئزي ، الخطط ، ج ١ ، ص ١٥٥ ؛ البراوي ، حالة مصر ، ص ٣٢١ ؛ الريس ، الخراج ، ص ٤٩٥ .

٦٢. العداس : هو ابو الحسن علي بن عمر من وزراء الخليفة العزيز بالله تولى الوساطة (٣٨٠ - ٣٨٢ هـ / ٩٩٠ - ٩٩٢ م) الزركلي ، خير الدين ، الاعلام ، بيروت - ١٩٧٩ م ، ج ٥ ، ص ١٣١ .

٦٣. بوصير : قرية من قرى الفيوم بصعيد مصر ، ياقوت الحموي ، معجم البلدان ، ج ١ ، ص ٥٠٩ .

٦٤. الاتعاض ، ج ١ ، ص ٢٠٨ ؛ مشرفة ، عطيه مصطفى ، نظم الحكم بمصر في عهد الفاطميين ، القاهرة - ١٩٤٨ م ، ص ١٩٩ .

٦٥. الظاهر لاعزاز دين الله : (٤١١ - ٤٢٧ هـ / ١٠٢٠ - ١٠٣٥ م) هو ابو الحسن علي بن الخليفة الحاكم بامر الله ولد سنة (٣٩٥ هـ / ١٠٠٤ م) ، ابن حماد ، ابو عبد الله محمد بن علي الصنهاجي (ت : ٦٢٦ هـ / ١٢٢٨ م) ، اخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم ، تحقيق جلول محمد البدوي ، الجزائر - لا - ت ، ص ٦٨ - ٨٥ .



٦٦. مشرفة ، نظم الحكم ، ص ١٩٩ .
٦٧. الامر لاحكام دين الله (٤٩٥ - ٥٢٤ هـ / ١١٠٢ - ١١٢٩ م) ، هو ابو علي بن الخليفة المستعلي بالله ولد سنة ٤٩٠ هـ / ١٠٩٦ م ، ابن شاعر الكتبي ، محمد بن احمد (ت: ٧٦٤ هـ / ١٣٦٢ م) ، عيون التواريخ ، تحقيق فيصل السامر و عبد المنعم ، العراق - لا-ت ، ج ١٢ ، ص ٢٠٧ .
٦٨. المامون البطائحي (٥١٥ - ٥١٩ هـ / ١١٢١ - ١١٢٥ م) هو ابو عبد الله بن فاتك الملقب بالمامون البطائحي عراقي الاصل ولد سنة ٤٧٨ هـ / ١٠٨٥ م استوزه الخليفة الامر لاحكام دين الله سنة ٥١٥ - ٥١٩ هـ / ١١٢١ - ١١٢٥ م) كان من ذوي الاراء والمعرفة التامة بتدبير الدولة قتله الخليفة الامر سنة ٥١٩ هـ / ١١٢٥ م ، ابن ميسر ، اخبار مصر، ج ٢ ، ص ٦٩ ؛ المقرئزي، الاتعاظ، ج ٣ ، ص ٧٤ - ٧٧ ، ١١٠ .
٦٩. الورق : الدراهم المضروبه ، الرازي ، محمد بن ابي بكر (ت: ٦٦٦ هـ / ١٢٦٧ م) ، مختار الصحاح ، دار الرسالة ، الكويت - ١٩٨٣ م ، ص ٧١٧ .
٧٠. البسر: هو التمر قبل ارضائه وذلك اذ لون ولم ينضج او هو اوله طلع ثم خلال بالفتح ثم بلح بفتحتين ثم البسر ثم رطب ثم تمر والواحدة بُسْره وبُسْره ، والجمع بسران وبُسْر يضم السين من الثلاثة ، ابن ممتي، قوانين الدواوين ، ص ٤٢٢ ؛ الرازي ، مختار الصحاح ، ص ٥١ .
٧١. الجريد : الذي يجرد عنه الخوص والواحدة جريدة ولايسمى جريداً مادام عليه الخوص وانما يسمى سعفا ، م.ن ، ص ٩٩ .
٧٢. السلب : ضرب من الشجر ينبت متناسقاً فيطول فيؤخذ ويمل ثم يشقق فيخرج منه مشامه بيضاء كالليف واحدته سلبه وهو من اجود مايتخذ منه الحبال وقيل نبات ينبت امثال الشمع الذي يستصبح به من خلقته الا انه اعظم واطول يتخذ منه الحبال على كل ضرب وقيل انه ليف المقبل وهو ابيض والسلب لحاء شجر معروف باليمن . ابن منظور ، لسان العرب ، ج ١ ، ص ٤٧٣ .
٧٣. الاطراف : من العضاة وهديه مثل هذب الاثل ليس له خشب وانما يخرج عصياً سمحه في السماء وقد تتمحض بها الابل اذ لم تجد حمضاً غيره . م.ن ، ج ٩ ، ص ٢٢٠ .
٧٤. الاشنان : جاءت هذه الكلمة بمعان عدة منها الشن هو السقاء البالي وقيل الاشنان بين السمين والمهزولة وقيل ايضا الشنون المهزول من الدواب وقيل ايضا الاشنون الذنب الجائع وقيل ايضا الشن شيء ابيض كانه مقشور من عرق ويبدو ان اقرب المعاني الى موضوعنا هو المعنى الاخير . للمزيد ينظر : الفراهيدي ، ابو عبد الرحمن الخليل بن احمد (ت: ١٧٥ هـ / ٨٩١ م) كتاب العين ، تحقيق د. مهدي المخزومي وآخرون ، بغداد ، ١٩٩٢ م ، ج ٦ ، ص ٢٨٨ .
٧٥. المقرئزي ، الاتعاظ ، ج ٣ ، ص ٨٠ - ٨١ ؛ المقرئزي ، الخطط ، ج ١ ، ص ١٥٧ - ١٥٩ ؛ المناوي ، محمد حمدي ، الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي ، مصر - لا-ت ، ص ١٥١ .
٧٦. الشدة المستنصرية : هي الازمة الاقتصادية التي تعرضت لها مصر في خلافة المستنصر بالله سنة ٤٥٧ هـ - ١٠٦٥ م واستمرت لمدة سبع سنين عانت فيها مصر ماعانت من الجوع وانتشار الاوبئة والامراض ، وتعود اسبابها الى قصر فيضان نهر النيل عن مستواه اللازم لري الارض وضعف السلطة واختلال احوال المملكة و اتصال الفتن واختلاف الكلمة ومحاربة الاجناد بعضها للبعض الاخر ، المقرئزي ، الاتعاظ ، ج ٢ ، ص ٢٢٩ ؛ المقرئزي ، اغاثة الامة ، ص ٥٤ ؛ حسن ، علي ابراهيم ، مصر في العصور الوسطى من الفتح

- العربي الى الفتح العثماني ، مصر - ١٩٤٧ ، ص ١٥٠ ؛ ماجد ، عبد المنعم ، الامام المستنصر بالله الفاطمي ، مصر - ١٩٦١ ، ص ١٥٦ .
٧٧. الافضل : هو ابو القاسم شاهنشاه بن امير الجيوش بدر الجمالي تولى الوزارة سنة ٤٨٧ - ٥١٥ هـ / ١٠٩٤ - ١١٢١ م) أي لمدة ثمانية وعشرين عاما قتل سنة ٥١٥ هـ / ١١٢١ م بمؤامرة دبرها الخليفة الامر باحكام دين الله مع وزيره المامون البطائحي ، ابن الصيرفي ، الاشارة ، ص ٥٧ - ٥٨ .
٧٨. المقرئزي ، الخطط ، ج ١ ، ص ١٥٧ ؛ المقرئزي ، الاتعاظ ، ج ٢ ، ص ٤٠ ؛ البراوي ، حالة مصر ، ص ٣٤١ ؛ المناوي ، الوزارة والوزراء ، ص ١٤٧ .
٧٩. البراوي ، حالة مصر ، ص ٣٢٤ .
٨٠. م. ن ، ص ٣٢٤ ؛ مشرفة ، نظم الحكم ، ص ٢٠٠ .
٨١. عيسى بن نسطورس: من وزراء التنفيذ في الدولة الفاطمية - نصراني الدين تولى منصب الوزارة في خلافة العزيز بالله للفترة ٣٨٣ - ٣٨٦ هـ / ٩٩٣ - ٩٩٦ م ، ابن الصيرفي ، الاشارة ، ص ٢٥ .
٨٢. المقرئزي ، الاتعاظ ، ج ١ ، ص ٦٠ .
٨٣. ست الملك: او ست الكل ابنة الخليفة العزيز بالله ولدت سنة ٣٥٩ هـ / ٩٧٠ م وكانت اميرة جلييلة ذات نفوذ وسلطة، بحالة، عمر رضا، اعلام النساء في عالمي العرب والاسلام، دمشق - ١٩٥٨ م، ج ٢، ص ١٦٦ ؛ عنان، محمد عبد الله، تراجم اسلامية شرقية واندلسية، القاهرة - ١٩٧٠ ، ص ٣١ .
٨٤. ابن سعيد المغربي ، النجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة ، تحقيق حسين نصار ، القاهرة - لا-ت ، ص ١٦٤ .
٨٥. المقرئزي ، الخطط ، ج ١ ، ص ١٥٧ ؛ المقرئزي ، الاتعاظ ، ج ٣ ، ص ٨٠ - ٨١ ؛ المناوي ، الوزارة والوزراء ، ص ١٥٠ .
٨٦. البراوي ، حالة مصر ، ص ٥٣ .
٨٧. المقرئزي ، الخطط، ج ١ ، ص ١٦١ ؛ البراوي ، حالة مصر ، ص ٥٣ .
٨٨. الرازي ، محمد بن ابي بكر (ت: ٦٦٠ هـ / ١٢٦٠ م) ، مختار الصحاح ، الكويت - ١٩٨٤ م ، ص ٥٤٢ - ٥٤٣ ؛ المقرئزي ، الخطط، ج ١ ، ص ١٨٠ .
٨٩. الكبيسي : حمدان عبد المجيد واخرون ، دراسات في تاريخ الاقتصاد العربي الاسلامي ، بغداد - ١٩٨٨ م ، ص ٣٩ .
٩٠. ابن الطوير القيسراني ، ابو محمد المرتضى (ت: ٦١٧ هـ / ١٢٢٠ م) ، نزهة المقلتين في اخبار الدولتين ، تحقيق ايمن فؤاد سيد ، بيروت - ١٩٩٢ م ، ص ٨٦ ؛ المقرئزي ، الخطط، ج ١ ، ص ١٦١ ؛ ماجد ، عبد المنعم ، نظم الفاطميين ورسومهم في مصر ، القاهرة - ١٩٥٣ م ، ج ١ ، ص ١١٤ ؛ مشرفة ، نظم الحكم ، ص ١٨٨ .
٩١. الماوردي ، الاحكام السلطانية ، ص ١٨٣ - ١٩١ ؛ البراوي ، حالة مصر ، ص ٥٧ ؛ الكبيسي ، دراسات في تاريخ الاقتصاد العربي الاسلامي ، ص ٤٠ .
٩٢. صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ١٣٨ ؛ البراوي ، حالة مصر ، ص ٥٧ ؛ مشرفة ، نظم الحكم ، ص ١٧٦ .
٩٣. الخطط، ج ٣ ، ص ١١ ؛ البراوي ، حالة مصر ، ص ٥٨ - ٥٩ .
٩٤. الظافر بالله (٥٤٤ - ٥٤٩ هـ / ١١٤٩ - ١١٥٤ م) : هو ابو منصور اسماعيل بن الحافظ لدين الله الثاني عشر في تسلسل خلفاء الدولة الفاطمية ولد سنة ٥٢٧ هـ / ١١٣٢ م ، ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج ٥ ، ص ٢٨٨ - ٣٠٥ .



٩٥. قليوب: قرية من قرى مصر قرب النيل، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٤، ص٤٢٣.
٩٦. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٥، ص٣٠٩؛ مشرفة، نظم الحكم، ص١٨٧.
٩٧. الخطط، ج١، ص١٥٧؛ المقرئ، ج٣، ص٤٠؛ البراوي، حالة مصر، ص٦٠-٦١؛ مشرفة، نظم الحكم، ص١٨٨؛ المناوي، الوزارة والوزراء، ص١٤٧-١٤٨.
٩٨. ابو شامة، شهاب الدين عبد الرحمن (ت: ٦٦٥ هـ / ١٢٢٧م)، الروضتين في اخبار الدولتين النورية والصلاحية، تحقيق محمد حلمي، بيروت - لا-ت، ج١، ص١١٦؛ البراوي، حالة مصر، ص٦٢.
٩٩. المقرئ، الخطط، ج١، ص١٥٥؛ الخربوطلي، علي حسني، العزيز بالله الفاطمي، القاهرة - ١٩٦٨م، ص١٠٦؛ مشرفة، نظم الحكم، ص١٨٨.
١٠٠. الماوردي، الاحكام السلطانية، ص١٤٣.
١٠١. ينظر الهامش ٦٠.
١٠٢. حسن، تاريخ الدولة الفاطمية، ص٥٤٩؛ طوسون، مالية مصر، ص٥٤-٥٩.
١٠٣. ينظر الجدول رقم (١) والهامش رقم ١٠٨.
١٠٤. القلقشندي، صبح الاعشى، ج٣، ص٤٥٤؛ المقرئ، الخطط، ج١، ص٨٦، ٤٠٥؛ سيد، ايمن فؤاد، تاريخ الدولة الفاطمية - تفسير جديد، بيروت - ٢٠٠٢م، ص٥٢١.
١٠٥. الباقي: وهي خير الارضين واغلاها قيمة واوفرها سعراً وقطيعاً لانها تصلح لزراعه القمح والكتان، ابن مماتي، قوانين، ص٢٠١؛ القلقشندي، صبح الاعشى، ج٣، ص٥١٧؛ المقرئ، الخطط، ج١، ص١٨٨.
١٠٦. البروبية: ويقال لها البرايب وهذه الارض دون الباقي لان الارض تضعف بزراعة القمح والشعير فمتى زرع احدهما على الاخر لم تنجب كنجابة الباقي وسعرها دون سعره ويجب ان تزرع قرطاً وقطاني ومقائي لتسريح الارض وتصبر باق في السنة التالية، ابن مماتي، قوانين، ص٢٠١-٢٠٢؛ القلقشندي، صبح الاعشى، ج٣، ص٥١٧؛ المقرئ، الخطط، ج١، ص١٨٨.
١٠٧. الوسخ المزروع: ويقال المزدرع وهي عبارة عن كل ارض لم يستحكم وسخها ولم يقدر المزارعون على استكمال ازالته منها فحرتوها وزرعوها وطلع زرعها مختلطاً بوسخها؛ ابن مماتي، قوانين، ص٢٠٣؛ القلقشندي، صبح الاعشى، ج٣، ص٥١٨؛ المقرئ، الخطط، ج١، ص١٨٨-١٨٩.
١٠٨. الوسخ الغالب: هي عبارة عن كل ارض حصل منها من النبات التي شغلها عن قبول الزراعة ماغلب المزارعين عليها ومنعهم بكثرتة عن الزراعة فيها وهي تباع مراعي للبهائم؛ ابن مماتي، قوانين، ص٢٠٣؛ القلقشندي، صبح الاعشى، ج٣، ص٥١٨؛ المقرئ، الخطط، ج١، ص١٨٩.
١٠٩. الشراقي: وهي الاراضي التي لم يصل اليها الماء لقصور النيل وعلو الارض او سد طريق الماء عنها؛ ابن مماتي، قوانين، ص٢٠٣؛ القلقشندي، صبح الاعشى، ج٣، ص٥١٩؛ المقرئ، الخطط، ج١، ص١٨٩.
١١٠. السقماهيّة: وهي الارض التي زرع فيها الكتان والذي يعد زراعته من اكثر الغلات انهاكاً للتربة فان زرعت قمحاً خسر، م.ن، ج١، ص١٨٨.
١١١. الشنونية: هي الارض التي اثر ماروي وبار في السنة الماضية وهي دون الشراقي، م.ن، ج١، ص١٨٨.
١١٢. السلايح: هي الارض التي ماروي وبار فحرت وتعطل وهو مثل ري الشراقي فان زرعه يكون ناجباً، م.ن، ج١، ص١٨٨.



١١٣. النقا : كل ارض خلت من زرع مازرع منها ولم يبق بها شاغل عن قبول مايزرع منها من اصناف المزروعات ، م،ن، ج،١، ص ١٨٨ .
١١٤. المستبجر : كل ارض وطئته حصل بها الماء ولم يجد مصرفا حتى فات اوان الزرع وهو باق في الارض ، م.ن ، ج،١، ص ١٨٩ .
١١٥. السباخ : كل ارض غلب عليها الملح حتى ملحت ولم ينتفع منها ا في زراعة الحبوب وربما زرعت مالم يستحکم السباخ فيها غير الحبوب كالهليون والبادنجان ويزرع فيها القصب الفارسي ، م،ن، ج،١، ص ١٨٩ .
١١٦. الخرس : كل ارض فسدت بما استحکم فيها من موانع قبول الزرع وكانت بها مراغ وهي اشد من الوسخ الغالب واذا أمن على ازالة ما فيها من الموانع تهيأ صلاحها. م،ن، ج،١، ص ١٨٩ .
١١٧. المخزومي ، ابو الحسين علي بن ابي عمر عثمان (ت: ٥٨٥ هـ / ١١٨٩م) المنهاج في علم خراج مصر، لا- ت ، ص ٥٨ - ٥٩ ؛ ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص ٣٠٥ ، سيد ، تاريخ الدولة الفاطمية ، ص ٥٢١ .
١١٨. المخزومي، المنهاج ، ص ٥٩ ؛ سيد ، تاريخ الدولة الفاطمية ، ص ٢٢١ .
١١٩. القصبه الحاكمة : اداة لقياس الارض حررت في زمن الخليفة الحاكم بامر الله فتنسب اليه طولها ستة اذرع بالهاشمي او خمسة اذرع بالنجاري أي ثمانية اذرع بذراع اليد ، ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص ٢٧٩ ؛ القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج ٣، ص ٥١٢ - ٥١٣ ؛ الشرياصي ، احمد ، المعجم الاقتصادي الاسلامي، دار الجبل - لا - ت ، ص ٣٦١ .
١٢٠. المخزومي ، المنهاج ، ص ٥٩ ؛ ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص ٣٠٥ ؛ سيد ، تاريخ الدولة الفاطمية ، ص ٥٢٢ .
١٢١. المخزومي ، المنهاج ، ص ٥٩ - ٦٠ ؛ سيد ، تاريخ الدولة الفاطمية ، ص ٥٢٢ .
١٢٢. الارمني ، كنائس واديره مصر ، ص ٨٢؛ المقرئزي ، الخطط ، ج ١، ص ١٥٦ ، ١٨٧؛ ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج ٤، ص ٤٩ .
١٢٣. قوانين الدواوين ، ص ٢٥٨ - ٢٧٠ ، ٢٧٦ ؛ القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج ٣، ص ٥٢٠ ؛ البراوي ، حالة مصر ، ص ٣٣٠ - ٣٣١ .
١٢٤. الخطط ، ج ١، ص ١٩٤ .
١٢٥. البراوي ، حالة مصر ، ص ٣٣٢ ؛ الشوريجي ، رؤيه الرحالة ، ص ٧٣ .
١٢٦. ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص ٢٥٩ ؛ البراوي ، حالة مصر ، ص ٣٣٢ ؛ الشوريجي ، رؤيه الرحالة ، ص ٧٣ .
١٢٧. ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص ٣٥٠ - ٣٥٣ ؛ البراوي ، حالة مصر ، ص ٣٣٢ - ٢٣٣ ؛ الشوريجي ، رؤيه الرحالة ، ص ٧٣ - ٧٤ .
١٢٨. المقرئزي ، اغائة الامه ، ص ٣٣ .
١٢٩. الخطط ، ج ١، ص ١٦١ - ١٦٢ .
١٣٠. م.ن، ج،١، ص ٨٦ ، ٢٧٢ ؛ البراوي ، حالة مصر ، ص ٢٨٧ ؛ حسن ، تاريخ الدولة الفاطمية ، ص ٥٤٧ .
١٣١. كل ٣٢ سنة شمسية قبطية = ٣٣ سنة قمرية لذا لا بد من اسقاط سنة بعدد ٣٣ سنة قمرية وهذه المعادلة الرياضية تسمى تحويل السنة الخراجية القبطية الى السنة الهلالية العربية اذ يصدر سجل بذاك ؛ ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص ٢٧ . المقرئزي ، الخطط ، ج ٢، ص ٤٤ - ٦٥ .



١٣٢. مشرفه ، نظم الحكم ، ص ١٩٢ - ١٩٣ .
١٣٣. الماوردي ، الاحكام السلطانية ، ص ١٩١ ؛ المقرئزي ، الخطط ، ج ١ ، ص ١٧٢ .
١٣٤. الروك : معناه مسح الارض الزراعية لتقدير الخراج المستحق عليها لبيت المال ، م ، ن ، ج ١ ، ص ١٦٥ .
١٣٥. القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٩٦ ؛ المقرئزي ، الخطط ، ج ١ ، ص ١٠٣ ؛ مشرفه ، نظم الحكم ، ص ٢٠١ .
١٣٦. القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٥٦ - ٤٦١ ، ٥٦٨ ؛ المقرئزي ، الخطط ، ج ١ ، ص ٤٠٥ ؛ مشرفه ، نظم الحكم ، ص ١٥٠ .
١٣٧. القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٣٠ ، ٤٤٩ ، ٤٦٨ ، ٤٥٦ ؛ مشرفه ، نظم الحكم ، ص ١٥٠ - ١٥١ ، ٢٠١ .
١٣٨. القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ١٤٠ ، ٥٦٥ ؛ البراوي ، حالة مصر ، ص ٤٧ ؛ ماجد ، نظم الفاطميين ، ج ١ ، ص ١٩٢ .
١٣٩. المقرئزي ، الخطط ، ج ١ ، ص ٨٤ ؛ ماجد ، نظم الفاطميين ، ج ١ ، ص ١١٦ .
١٤٠. ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص ٤٠٥ ؛ القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٣٧ ؛ المقرئزي ، الخطط ، ص ٨٦ ، ٤٠٥ ؛ ماجد ، نظم الفاطميين ، ج ١ ، ص ١١٦ .
١٤١. ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص ٢٩٨ ؛ القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٩٦ ، ج ٥ ، ص ٣٧ ؛ المقرئزي ، الخطط ، ج ١ ، ص ١٠٣ ؛ الايوبي ، الفاطميون ، ج ٢ ، ص ١٤٨ - ١٤٩ ؛ ماجد ، نظم الفاطميين ، ج ١ ، ص ١١٦ .
١٤٢. المقرئزي ، الخطط ، ج ١ ، ص ٤٠٥ ؛ ماجد ، نظم الفاطميين ، ج ١ ، ص ١١٦ .
١٤٣. ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص ٣٠٤ ؛ القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج ٥ ، ص ٤٣٧ ؛ المقرئزي ، الخطط ، ج ١ ، ص ٨٦ ، ٤٠٥ .
١٤٤. ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص ٣٠١ ؛ القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج ٥ ، ص ٤٣٧ - ٤٣٨ .
١٤٥. ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص ٢٩٧ ؛ القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج ٥ ، ص ٤٣٨ .
١٤٦. ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص ٢٩٧ ؛ القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج ٥ ، ص ٤٣٨ ؛ المقرئزي ، الاعتاظ ، ج ٣ ، ص ٣٣٩ ؛ المقرئزي ، الخطط ، ج ١ ، ص ٤٠١ .
١٤٧. المقرئزي ، اغائة الامة ، ص ٢١ .
١٤٨. القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٥٤ ، ٤٩١ ؛ المقرئزي ، الخطط ، ج ١ ، ص ٤٠٥ .
١٤٩. ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص ٣٠٦ ؛ المقرئزي ، الخطط ، ج ١ ، ص ٨٦ ، ٤٠٥ ؛ ماجد ، نظم الفاطميين ، ج ١ ، ص ١١٧ .
١٥٠. ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص ٣٠٢ .
١٥١. م. ن ، ص ٣٠٦ .
١٥٢. م. ن ، ص ٣٠٦ .
١٥٣. م. ن ، ص ٣٠٥ - ٣٠٦ .

